



PROVISIONAL

A/39/PV.26

12 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمة كل من :

السيد نغاروكيينتاوالي (رواندا)

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد دوغرسورين (منغوليا)

السيد بارنيكا (هندوراس)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . room DC2-0750,2 United Nations Plaza

84-64152/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد نغاروكيينتاوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في
 إطار تقليد راسخ وللمرة التاسعة والثلاثين منذ انشاء الأمم المتحدة ، تجتمع وفود الدول
 الأعضاء في هذه المنظمة لتقييم سجل أعمال الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة منذ ورتها
 السابقة للجمعية العامة فيما يتعلق بمهمة هذه المنظمة في تعزيز السلم والتقدم في العالم
 على أساس اجراء حوار بناء وعلى أساس التعايش السلمي . ولا يتعلق الأمر بتجمع روتيني
 بحث ولا بطقس من الطقوس يتجدد آليا كل ١٢ شهرا . فالدورة السنوية للجمعية العامة
 هي الفرصة المثلى المتوفرة للدول الأعضاء لتبادل الآراء حول الشواغل الجسيمة والعظيمة
 لعصرنا ولتؤكد رسميا ايمانها بالأهداف الواردة في ميثاق المنظمة . بهذه الروح ، تشارك
 جمهورية رواندا في أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

في المرحلة الراهنة يواجه المجتمع الدولي تهديدات كبيرة متعددة - تهديدات
 ناجمة عن ازدياد بؤر التوتر ، واستمرار الصراعات التي قصرت دون حلها محاولات التسوية
 والوساطة ، واستمرار الأزمة التي لا تزال تقوض الاقتصاد الدولي .

والنظر الى هذه التهديدات ، فانه عن طريق الجهود الدؤوبة وحدها يمكن تحقيق غايات الأمم المتحدة التي تتيح قدرا من التفاؤل فيما يتعلّق بإمكانية خلق جو أكثر هدوءاً ووثاقاً في العلاقات الدولية .

ومينما تظل هناك مخاطر كبيرة تتهدّد السلم والأمن الدوليين على الصعيد السياسي ، ما تزال الحالة ، على الصعيد الاقتصادي متسمة بالركود المستمر الذي يزداد سوءاً بمرور السنين .

والآثار السلبية لهذه الحالة كثيرة ، وهي مأساة لأقل البلدان نمواً التي لا تزال آفاقها الاجتماعية والاقتصادية قائمة بشكل خاص . وأود أن أذكر بعضاً من تلك الآثار ، وهي : التضخم المتعاطم بسرعة واستمرار التدهور في معدلات التبادل التجاري وعبء الديون الثقيل وهو مصدر قلق للعديد من البلدان النامية والتباطؤ في النمو الاقتصادي ، ناهيك عن العجز في المواد الغذائية الذي تعاني منه أجزاء متفرقة من عالمنا ، وعلى رأسها القارة الأفريقية التي يخيم عليها شبح الجوع ، بسبب مناخها الذي لا يمكن التنبؤ به . ولقد ازداد حجم وخطورة هذه المشاكل بسبب انعدام التوازنات الهيكلية التي تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية وسبب الخطط الحماة للبلدان الصناعية . وهذه أمور كلها تتطلب بصورة ملحة إيجاد حلول شاملة ودائمة .

ولا بد للبلدان الغنية والصناعية أن تعمل بالتعاون وثيق مع شركائها في العالم الثالث بغية اعتماد استراتيجيات جديدة لضمان تنفيذ البرامج والخطط التي تتكيّف بصورة أفضل مع غاية النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية والتي تزداد في الحقيقة ضعفاً يوماً بعد يوم ، وتضييق الفجوة التي تتسع باستمرار على حساب هذه البلدان اقتصادياً .

والحقيقة أن هذا الهدف تحدّ في حد ذاته . ولن يكون من الصعب — ولا ممن المستحيل — أن نواجه التحدي . فالسؤال مسألة ارادة وتصميم والتزام سياسي ينبغي تجسيدها بوضوح في الاستقرار واعادة تقييم أسعار السلع الأساسية والمواد الخام في الأسواق الدولية وعن طريق زيادة حجم ونوعية المساعدة الانمائية ، لاسيما المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نمواً وخفض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية الدولية .

وفوق عهد كل هذه التدابير ، يتوقف التمكّن من اعطاء زخم جديد للاقتصاد العالمي ، مع أخذ مصالح واحتياجات جميع الشركاء في الحسبان ، على الاصلاحات الهيكلية والأساسية اللازمة لجعل النظام الحالي أكثر اتساقاً وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على التكامل والتضامن النشط الفعال .

وما زالت المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية ، التي أرسى مبدؤها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، الاطار المناسب للنهوض بانشاء ذلك النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

لذلك نأسف لكون تلك المفاوضات العالمية لم تبدأ بعد . فتلك المفاوضات كهيئة بأن تتيح وضع أحكام محدّدة لتعزيز التعاون الذى يعود بالفائدة المتبادلة والتضامن الملموس ، والانطلاق الاقتصادى لما يسمى بالبلدان النامية والتنمية المستمرة لشركائها في العالم الصناعى .

وانطلاقاً من هذه الروح تعلق رواندا أهمية عظيمة على الحوار بين الشمال والجنوب ، وهو حوار من شأن استئنافه الذى تأخر كثيراً أن يخدم مصالح المجتمع الدولى بأسره . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظماتنا ، ولا سيما في اطار المهام التي تقوم بها الوكالات المتخصصة ، كبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، لا بد لنا أن نسلّم بأن هذا الحوار قد وصل الان الى طريق سدود . ومن ثم فقد اختتم المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أعماله دون التمويل الى نتائج ملموسة ، على العكس تماماً من الآمال والتوقعات التي كانت قد عقدتها عليه البلدان النامية وهي بلدان لا تزال احتياجاتها الصناعية كبيرة لأن نقل رأس المال والتكنولوجيا الذى يضمن تنمية مواردها الطبيعية لم يتحقق حتى الآن .

وعلاوة على الحوار بين الشمال والجنوب ، تعلق رواندا أهمية كبيرة على تعزيز وتقوية التعاون الأفقى بين بلدان العالم الثالث . ونحن نؤيد أهداف خطة العمل التي اعتمدها

منظمة الوحدة الافريقية في لاغوس في نيسان /ابريل ١٩٨٠ بهدف التعزيز التدريجي للتكامل الاجتماعي والاقتصادى الذى يمكّن قارتنا من تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات . وعلاوة على ذلك تسعى رواندا بشكل مستمر الى التطوير المستمر لما يربطها من علاقات التعاون ببلدان العالم الثالث الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، لاسيما فسي إطار التعاون العربي الافريقي .

ان الأزمة الأخذة في تقويض الاقتصاد العالمى والتي تتدهور تدهورا سريعا على مر السنين هي بالتأكيد أزمة عامة . بيد أنه يمكن الشعور بأثرها على درجات مختلفة حسب المشاكل المعينة التي تنشأ عنها أو قد تتفاقم آثارها بالنسبة لبلدان معينة ومناطق معينة وفئات معينة من البلدان . ومن هنا كانت آثار الأزمة خطيرة بشكل خاص بالنسبة لبلد كرواندا ، وهو بلد من أقل البلدان نموا ويواجه عقبات مختلفة لكونه من البلدان غير الساحلية ومفتقر الى الموارد الطبيعية يعاني من نقص في الأراضي الصالحة للزراعة . وهذه الأخيرة مشكلة على جانب كبير من الأهمية حيث أن الزراعة تشكّل النشاط الاقتصادى الرئيسى لسكان يزداد عددهم زيادة كبيرة للغاية ، مما لا يتناسب ومعدّل نمو رواندا الاقتصادى .

ورواندا ، ان تواجه هذه العقبات ، تعتمد في المقام الأول على الجهود الوطنية لضمان تنمية اقتصادها ، بيد أن الموارد التي يمكن استخدامها ليست كافية اطلاقا بالنظر الى ضخامة احتياجاتنا . فعلى سبيل المثال ، نضطر للجوء الى تدخل شركائنا الأجانب في تزويدنا بأكثر من ٦٠ في المائة من التمويل الذى نحتاج اليه لتنفيذ أهم القطاعات فسي خططنا الخمسية للتنمية وأشدّها الحاجة .

وفي هذه الظروف تعتبر زيادة معونة التنمية امرا ذا اهمية خاصة بالنسبة لبلد
كرواندا . لهذا نشعر بالقلق البالغ ازاء الاتجاه المستمر لخفض القدرات التمويلية للهيئات
الدولية كبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، وعلى نحو اكثر تحديدا ، جهازه
المساعد ، المؤسسة الانمائية الدولية التي ظلت انشطتها محل تقدير خاص من قبل البلدان
النامية التي ليست في وضع يسمح لها بالوفاء بشروط الحصول على الائتمان بأسعار السوق .
وفي نفس الوقت ، وباستثناءات نادرة ، شهدنا ركود الموارد المكرسة لمعونة
التنمية في اطار التعاون الثنائي . وفي هذا السياق استطاعت فئة صغيرة محدودة العدد
من البلدان الصناعية ان تفي بهدف تكريس ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي
لمعونة التنمية . وعلاوة على ذلك لم يعقب التعهدات التي قطعت في مؤتمر الامم المتحدة
للبلدان الاقل نموا في عام ١٩٨١ اى عمل محدود حتى الان بغية التقليل من القيود
التي تواجهها هذه الفئة من البلدان .

وفيما يخص رواندا ، وهي ابعد ما تكون عن الاستسلام للتشاؤم ، مازلنا نطس
اقتناع بأن الجهود والمبادرات الرامية الى تعزيز التضامن الفعال في المجتمع الدولي
سوف تسمح باستئصال الآثار السلبية للازمة الحالية وتوفير الموارد التي تحتاجها بلدان
العالم الثالث للخروج من هوة التخلف . وعلى اساس هذا الاقتناع - الذي يمثل فسي
نفس الوقت تعبيرا عن املنا - اود ان اجد من فوق هذه المنصة شركونا الحار لجميع
شركائنا وللبلدان الصديقة والهيئات الدولية التي تهدي بلدنا وتتكاتف معه في جهوده
من اجل التنمية .

ان القارة الافريقية ، التي توجد فيها معظم البلدان المصنفة كأقل البلدان نموا
حسب تعريف منظمتنا ، تشعر بمشكل خاص بآثار الازمة الاقتصادية الدولية . وبالإضافة الى
العوامل السلبية الكامنة في هذه الازمة المعقدة والمستمرة ، تواجه افريقيا كـوارث
طبيعية كالجفاف والتصحر ، تؤدي الى تخفيض الانتاج الزراعي تخفيضا كبيرا وتؤدي الى
تفاقم مشكلة - بل اسمها مأساة - الجوع من سنة لاخرى وهي مشكلة باتت تهدد حوالي
ثلث العدد الكلي لسكان قارتنا وفقا للاحصاءات المتاحة .

صحرر السنوات يزداد باطراد عدد البلدان الافريقية التي تواجه الآثار العنيفة للتغيرات المناخية . ونتيجة للجفاف غير العادي المستمر هذا العام ، سجلت رواندا عجزا بلغ حوالي ٦٠ في المائة من انتاجها الزراعي العادي . وازاء هذه الحالة اضطرت حكومة رواندا الى طلب معونة غذائية عاجلة من شركائها في الخارج حتى تتمكن اكثر فقات السكان تضررا من مواجهة العجز الحالي في الغذاء . ويود وفدى هنا ان يجدد شكر حكومة رواندا وشعبها لجميع البلدان الصديقة والوكالات الدولية التي استجابت بسخاء لهذا النداء .

وترى رواندا ان التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستراتيجية الغذائية امر لازم بغية النهوض باعتماد وتنفيذ برامج عمل مناسبة تسمح للبلدان التي تعاني من الاضطرابات المناخية ومن انخفاض مستفحل في ناتجها الزراعي بضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي . وعلى الصعيد السياسي تتسم الحالة السائدة في المجتمع الدولي بعدد ممن الازمات وماستمرار التوتر في مختلف اجزاء العالم واستمرار الصراعات الصريحة التي تحصل في طياتها بذور مواجهة عالمية جديدة . هذه التوترات والصراعات تتجم عن تهايم المصالح او عن تصميم الشعوب المضطهدة على الاعتراف ، بأى من ، بحقوقها الأساسية - كحقها في الحرية والاستقلال - واحترام تلك الحقوق .

والبلدان التي تعبر عن تأييدها الكامل للمثل العليا لمنظمتنا لا تستطيع ان تظل مكتوفة الايدي ازاء مصير تلك الشعوب . وفي هذا الاطار تتابع حكومة رواندا باهتمام كبير العبادات الرامية الى تعزيز سياسة الانفراج في الجنوب الافريقي ووضع حد للعنف الذي يعرض لاشد المخاطر الحاجة الى التنمية في تلك المنطقة الافريقية التي طالبت معاناتها .

ومنذ عدة شهور ، بدا ان هذه السياسة آخذة في فرض نفسها حتى على نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا الذي عودنا على الصلف البالغ في تحديه المستمر لمبادئ الأخلاقيات والآداب الدولية . هل يمكن ان نصدق حقا ان هذا النظام قد بدأ يتفسر الى الأحسن وان لديه ارادة حقيقية فعالة لتكريس نفسه للتغيرات البناءة فيما يتعلق باحترام

الحقوق المعترف بها لجميع الشعوب بموجب ميثاق منظمنا ؟ ان طرح هذا السؤال
 تعبير عن الامل والرغبة في ان يتيح الحوار الذي يهدو ان جنوب افريقيا تكرس نفسها
 له ، للبلدان المجاورة ازالة العوائق التي ظلت جنوب افريقيا تضعها في طريق أمن
 تلك البلدان وتمحيثها ، والامل في ان يتبين انه حوار بناء يسمح بتحقيق الاماني
 المشروعة للشعب الناميبي في الاستقلال كما يسمح بتحقيق الآمال المشروعة لغالبية
 سكان جنوب افريقيا في العيش في مجتمع لا تتقرر فيه قيمة الفرد وكرامته على اساس عنصره
 اولون بشرته .

واذا لم يتحقق هذا الامل فلن يمكننا ان نوهم انفسنا بتوقع اية نتائج ايجابية
 من اشياء لن تزيد عن كونها - ان ذاك - مجرد تظاهر بأطوار ولعبة قائمة على الغش
 والتحايل من جانب جنوب افريقيا ان تقوض التغييرات التي تجرى في الجنوب الافريقي
 والتي من شأنها تشجيع وتسهيل تنفيذ العطية التي ارساها قرار مجلس الامن ٤٣٥
 (١٩٧٨) الرامي الى كالة حصول ناميبيا على الاستقلال . وفي نفس الوقت ينبغي
 لهذا التغيير أن يلزم جنوب افريقيا بسياسة ديمقراطية حقة تضع حدا لأعمال القمع
 والاذلال التي يفرضها في ذلك البلد نظام الأقلية القائم على الممارسات العنصرية
 البالية .

ان جمهورية رواندا تؤكد تضامنها مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي يعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي في النضال الذي تخوضه ، ولا سيما على الصعيد الدبلوماسي ، من أجل أن يتمتع ذلك الشعب بحقوقه في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ومنأى عن قيام جنوب افريقيا - التي تحتل عسكريا وتدبر بصورة لا شرعية اقليم ناميبيا - بفرض شروط غريبة لا صلة لها بمشكلة استقلال ناميبيا ، مما يشكل تدخلا غير مقبول في مسائل تخص سيادة بلد آخر .

وتود جمهورية رواندا أن تجرد الاعراب عن تضامنها مع حركات التحرر الاصلية التي يعترف بها المجتمع الدولي والتي تناضل من أجل انتصار حقوق الانسان والكرامة والحريية والعدالة في جنوب افريقيا . لذلك تدين حكومة رواندا ما تعتبره حيلة لن تنطلي على أحد هي حيلة التعديلات الدستورية التي لجأ اليها نظام بريتوريا مستيئسا ، فضلا عن المهزلة الانتخابية التي دبرها في اطار استراتيجية تستهدف ادامة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري الشائنة . وتطالب جمهورية رواندا بالكف عن هذه السياسة واقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي ينهني على المساواة في الحقوق واحترام كرامة جميع أبناء جنوب افريقيا . ان التعديلات التي أدخلت على دستور جنوب افريقيا ليست الا تغييرات ثانوية داخلية في نظام لم تتغير مبادئه الأساسية اطلاقا . ومن ثم ، يعامل معظم أبناء جنوب افريقيا ، لأنهم سود ، معاملة الأجانب في وطنهم ويعدون عن المؤسسات السياسية على يد نظام يستغلهم أقصى الاستغلال وينكر عليهم حقوقهم الأساسية كلها . يضاف الى ذلك أن سياسة التهجير الأجنبي للسكان وانشاء البانتوستانات ذات الاستقلال الزائف ، ما زالت مستمرة دون هوادة . لهذا السبب تواصل جمهورية رواندا التنديد بالسياسة الرجعية غير المقبولة لحكومة جنوب افريقيا . وفي السياق الحالي ، تصاحب هذا النهج الثابت الذي تنتهجه حكومة رواندا رغبة حميمة في أن يصفي المؤيدون العتيدون لمذهب الفصل العنصري الى صوت العقل والمطالب المشروعة لذلك الشعب المضطهد . وفي الوقت نفسه نأمل أن تبذل جنوب افريقيا قصارى جهدها للدوفاً بالالتزامات التي تعهدت بها بصورة متبادلة مع بعض دول خط

المواجهة، ولخلق جو كليل بضمان الانفراج الحقيقي والمستقر في الجنوب الافريقي، بروح من الاحترام المتبادل وفائدة القضية المقدسة، قضية الاستقلال والحرية . وهذه الروح نفسها تدعو الجمعية الى اجراء تغييرات مضمونية عميقة الأثر في سياسة جنوب افريقيا لضمان التطور الايجابي في الحالة السائدة في تلك المنطقة، واقامة مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب افريقيا وانهاء الحلقة المفرغة للعنف الزائد عن الحد .

وتؤمن جمهورية رواندا ايما ناسخا بمزايا الحوار بقدر ما يكون بناءً وخالياً من الدوافع الخفية الرامية الى الانتقاص من المبادئ والمفاهيم المستقرة . وتؤمن حكومة رواندا بأنه يجب حسم المشاكل السياسية الرئيسية الأخرى التي تواجه افريقيا في سياق حوار صريح وبناء كهذا . والذي أفكر فيه الآن النزاع في الصحراء الغربية والنزاع في تشاد اللذان يشكلان شأنهما شأن مشاكل الجنوب الافريقي ، مصدرين من مصادر القلق العميق لمنظمة الوحدة الافريقية .

فنزاع الصحراء الغربية مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار ولا يمكن حله الا من خلال احترام وتطبيق ذلك المبدأ العالمي ، مبدأ حق جميع الشعوب في تقرير المصير . والتزاماً بهذا المبدأ - الذي نشجبه حقيقة كونه يطبق بصورة انتقائية على حساب شعب الصحراء - ينبغي اتخاذ الخطوات الضرورية المتسمة بحسن النوايا وروح الثقة، لتمكين ذلك الشعب من تقرير مستقبله بحرية .

وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية، في اجتماع القمة التاسع عشر المعقود في حزيران / يونيه ١٩٨٣، قراراً يدعو الى اجراء حوار مباشر بين المتخاصمين المتورطين في النزاع، واجراء استفتاء في الصحراء الغربية . ولم يحترم الجدول الزمني في هذا الصدد، الا أن القرار يشكل مع ذلك أساساً ملائماً لوضع حل منصف لشعب الصحراء يتيح له التمتع بحقوقه . والروح نفسها اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين القرار ٣٨ / ٤٠ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ .

ان جمهورية رواندا، ان تلتزم التزاماً عميقاً بالمبدأ العالمي الذي يعترف ويسلم بلا استثناء بحق جميع الشعوب في تقرير المصير، وتحدها الرغبة في ان ترى المغرب وجبهة

بوليساريو تشرعان في مهمة التفاوض للتوصل الى وقف اطلاق النار بسرعة واجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية، تمثيا مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

لقد انقضت قرابة ٢٠ سنة منذ وقعت تشاد في شرك النزاع بين الاشقاء وهو نزاع ناجم عن انقسامات وخلافات استنفدت طاقات ذلك البلد، رغم النداءات الداعية الى الحوار والمصالحة التي دأب المجتمع الدولي على توجيهها، ولا سيما من فوق هذا المنبر. وفي هذا السياق قلت في كلمتي، التي القيتها نيابة عن جمهورية رواندا في دورتنا السابقة، ان هذا النزاع يعوق بشكل خطير تنمية ذلك البلد الشقيق الذي يحتاج الى مساهمات جميع أبناءه مناته لكفالة تعميره وضمان استعادة اقتصاده لقوته التي دمرتها سنوات طويلة من الحرب . كما أكدت في العام الماضي ان أعمال التعمير الوطني والترميم تشكل في الواقع تحديا يتعين على الشعب التشادي أن يتغلب عليه اذا أراد أن يضمن مستقبله. وهناك شرط مسبق واحد في هذا الصدد هو انه لا بد لشعب تشاد من أن يتغلب على الانقسامات والخلافات التي تشحن الصراع على السلطة والخصومات المميتة . والحقيقة ان تسوية المشكلة التشادية تتوقف في المقام الأول على التشاديين أنفسهم وعلى تضافر جهودهم لتحقيق هدفهم الأساسي، هدف المصالحة الفعالة والدائمة والبحث عن التسوية السياسية التي يتمكن شعب تشاد من حماية المصالح العليا لبلده، والحفاظ على سلامة وطنه الاقليمية وتوطيد استقلاله وضمان تكريس كل طاقاته الحيوية لبناء مؤسساته وتنمية اقتصاده في الوقت ذاته .

لا يزال المناخ السياسي في القرن الأفريقي يتسم بتوتر مستمر يثير انشغالا كبيرا. وتعتقد جمهورية رواندا أنه يتعين على الاطراف المعنية أن تعتمد في اطار حوار أخوى استراتيجية تسمح باستتباب السلم والأمن والانفراج والاستقرار في هذه المنطقة التي تعتبر من أكثر المناطق توترا في افريقيا . وينبغي ارساء هذه الاستراتيجية واعتمادها على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها وسلامتها الاقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على نحو ما تدعو اليه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز . ووفد جمهورية رواندا على اقتناع بأن احترام هذه المبادئ العالمية التي تشكل أساس الأخلاقيات والمثاليات الدولية سيسمح بأن تقوم بـ بين الأمم المتجاورة علاقات شجرة تتجاوز الاختلافات السياسية والايديولوجية التي تتجم عنها نزاعات من النوع الذي نشاهد أمثلة عليه في الحالة الراهنة السائدة في القرن الأفريقي . وبينما يتعين علينا أن نشجب المشاكل التي تعوق ايجاد مناخ من الأمن فـ في افريقيا ، يجدر بنا أن نقول ان القارة لا تحتكر التوترات وحالات الصراع . فهدف تعزيز الانفراج الحقيقي الفعال والبناء في المجتمع الدولي تعرقه الصراعات المستترة أو المعلنة التي تطرأ أو تتواصل في أجزاء أخرى من العالم .

فلاكثر من ثلاثين عاما ، وتقيدا بمبادئ القانون الدولي ، ما برحت البلدان المحبة للمسلم والعدالة والحرية تشجب الحالة السائدة في الشرق الأوسط ، تلك الحالة الخطيرة المتفجرة التي تشكل تهديدات خطيرة لأمن دول المنطقة ، بل وللأمن الدولي ، والراجعة الى حرمان شعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني من العدل بسبب سياسة متعننة وغير مقبولة تمارسها دولة ، هي اسرائيل التي أصبحت سياستها قانون القوة الذي يحل محل قوة القانون .

ان انكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحتلال الأراضي العربية وضم مدينة القدس الشريف ، سياسة عدوانية تشكل تحديا دائما لمبادئ القانون الدولي - وهذه هي بعض أوجه أزمة مستمرة ظلت منظمنا تشجبها باستمرار ، وهي أزمة تقع مسؤوليتها على عاتق دولة واحدة لم تستفد من دروس تاريخها نفسه على النحو المناسب فأصبحت تقوم بدور عدو لا يكفل لشعب يكافح من أجل الاعتراف بأهم حقوقه الأولية والأساسية .

وترى حكومة رواندا التي ينبثق تضامنها مع الشعب الفلسطيني من التحليل الموضوعي للعناصر التي تنطوى عليها الأزمة ، والتي يتسم موقفها بالنسبة لهذه المسألة بالثبات ، ان أى حل لأزمة الشرق الأوسط يستهدف ارساء سلم شامل ودائم في المنطقة يجب أن يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحترامها . وتتضمن هذه الحقوق الحق في أن يكون لذلك الشعب وطنه الخاص — الذى يمكن أن ينشئ فيه الهياكل المؤسسية والحكومية التي يختارها لنفسه مع احترام مبادئ القانون الدولي وتحت اشراف مثليه الشرعيين والحقيقيين .

وأكرر بهذه الروح ، وباسم رواندا حكومة وشعبا ، تأييد جماهير رواندا الذى لا يتزعزع للجهود الرامية الى الحفاظ على الوحدة داخل المقاومة الفلسطينية ، وتضامنا مع الشعب الفلسطيني الذى يخوض كفاحه العادل ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، على سبيل الدفاع المشروع عن النفس ولضمان الاعتراف بحقوقه ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز .

ودولة اسرائيل التي ترفض دون مناقشة المقررات المتعلقة باحترام الحقوق — القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، معروفة أيضا بتجاهلها الصارخ لمبادئ احترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الاقليمية . ويبدو أنها حددت لنفسها هدفا يتمثل في وضع لبنان تحت حمايتها وتهديد الجهود التي يبذلها قادة ذلك البلد الشهيد من أجل تنفيذ خطة شاملة تضمن الأمن والاستقرار بما يحقق مصلحة جميع اللبنانيين ويسهد الطريق أمام المصالحة الوطنية . ولا يزال جزء من أراضي ذلك البلد خاضعا للاحتلال الاسرائيلى منذ الأحداث الأساسية التي وقعت في حزيران /يونيه ١٩٨٢ .

وفي مواجهة هذه الحالة ، يرى وفد رواندا أن الانسحاب الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال الأجنبية التي تحتل حوالي ثلث الأراضي اللبنانية سيمكن حكومة لبنان من أن تمارس سيادتها على جميع أراضيها وتحافظ على استقلال بلدها وتعمل من أجل انعاش اقتصادها في مناخ من السلم والأمن والمصالحة الوطنية .

منذ خمس سنوات مضت تحولت الخلافات التي كانت لما يزيد عن ١٠ سنة مصدرا للتوتر بين ايران والعراق الى صراع عالمي يتسبب في مزيد من ازهاق الأرواح والخسائر

العادية . والتطورات الأخيرة في هذا الصراع السافر واحتمال تحوله الى حرب ايسادة لا ترحم تجعلنا نشعر بالمخاوف الكبيرة من خطر أن يؤدي الى مجابهة أوسع نطاقا يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وقد بذلت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي قصارى جهدها لاقتناع الطرفين المتحاربين بالاشتراك في المفاوضات التي ترمي الى وضع حد لهذه الحرب التي لا معنى لها الباهظة التكلفة والتي تهدد تهديدا خطيرا مصالح بلدين شقيقين يخوضان غمار حرب تضر بمصالح شعبيهما .

ويود وفد رواندا أن يعرب مرة أخرى عن الأمل في أن تستجيب ايران والعراق الى النداءات المتكررة التي تحثهما على العودة الى درب السلم والتخلي ، الآن والسوى الأبد ، عن درب الكراهية والصراع الدوى البغيض .

ومنذ الدورة الخامسة والثلاثين ، ما انفكت منظماتنا تتناول سنويا الأزمة التي نشبت في نهاية عام ١٩٧٩ في أفغانستان ، لأنها من المشاكل الخطيرة التي تشكل عقبة في سبيل السلم والأمن الدوليين ، لما تنطوى عليه من عرقله الزخم الذي اكتسبته تدريجيا سياسة الانفراج .

وقد اتخذت غالبية الدول الأعضاء موقفا واضحا لصالح الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الأجنبية من ذلك البلد ، بغية تمكين الشعب الأفغاني من تسوية مشاكله بنفسه — بالممارسة الكاملة لسيادته وبدون أي تدخل أجنبي .

وفي جنوب شرقي آسيا ، ما برح الشعب الكمبودي يعاني ، منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، من مأساة التدخل الأجنبي في غمار أزمة سياسية تحولت الى نزاع دوى من أجل السلطة .

ونشعر بالأسف ان نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم ملموس نحو التوصل الى أية تسوية — وهي لا تزال تسوية نظرية تماما — للحالة في أفغانستان وكمبوديا ، مما يؤدي الى انتشار التوتر وعدم الاستقرار في آسيا ، ويضرب روح الانفراج والوثام التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات الدولية .

وفي هذا الصدد ، هناك حاجة ملحة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز البحث عن حلول سياسية للأزمة الأفغانية والمشكلة الكمبودية وتيسيره ، مع الاحترام الدقيق لبدوى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات .

هذا الاعتماد نفسه على المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق منظماتنا ينبغي النظر اليه أيضا في سياق تحقيق وحدة الأمم التي لا تزال منقسمة على نفسها .

وتمشيا مع هذه المبادئ — التي سيؤدي تنفيذها التام الى ايجاد مناخ من السلم والانفراج في جميع أنحاء العالم بطريقة فعالة — تؤيد جمهورية رواندا وتقدر تقديرا كبيرا الجهود والمبادرات التي لا تكل الراية الى تشجيع التطبيع التدريجي للعلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بانتظار أن يحقق الشعب الألماني تطلعاته المشروعة الى استعادة وحدته في نهاية عطية يكون من عناصرها الرئيسية

الحوار واحترام حق جميع الأمم المقسمة في التماس السبل والوسائل لاستعادة وحدتها في جو من السلم ودون أى تدخل أو ضغط خارجي .

وتؤمن رواندا ايماناً راسخاً بقيمة الحوار ، وهي ملتزمة بالمبدأ القائل بأن الأمم المقسمة على نفسها لها الحق في البحث بأنفسها ودون أى تدخل أو ضغط خارجي ، عن أفضل صيغة لتشجيع إعادة توحيد بلدانها واشتراك شعوبها في بناء عالم يسوده السلم والتكامل والتضامن الفعال . وهذا هو السبب الذي يدعونا أيضاً الى تأييد المبادرات الواقعية الرامية الى ضمان إعادة التوحيد السلمي والمستقل للشعب الكوري بهذه الروح .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، ما برحت جزيرة قبرص تعاني من التقسيم الفعلي . وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، لا تزال هذه المشكلة قائمة ، ولا يبدو أن هناك أى تقدم ، وفقاً للأسس التي يتطلع اليها المجتمع الدولي بأسرة ، نحو التوصل الى حل يسمح لكل المواطنين القبارضة بالعودة الى وطنهم والعيش في بلد تكمل فيه السمات الطائفية بعضها بعضاً بدلاً من أن تثير الشقاق بين الأشقاء .

ان مشكلة قبرص من المشاكل التي ينبغي فيها تحقيق إعادة التوحيد عن طريق المفاوضات السلمية دون أى تدخل خارجي مع احترام السلامة الاقليمية لذلك البلد . ولقد تفاقمت الشواغل الخطيرة الناجمة من استمرار الأزمة المفتوحة وتكاثر بوؤر التوتر في مناطق مختلفة من العالم بسبب التصعيد الأخير لسباق التسلح ، وهو سباق محموم يجر الجنس البشري نحو حريق هائل جديد أى نحو فناءه . فسباق التسلح سيؤدي الى ابادة جماعية واسعة النطاق ؛ وقد ترتبت عليه بالفعل آثار سلبية تمثلت في زيادة تكديس الأسلحة في غمار التنازع على النفوذ .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدول المحبة للسلم والمدركة لما يترتب على سباق التسلح وآثار هذا التصعيد ، ما تزال هناك حاجة الى احراز تقدم كبير نحو نزع السلاح . لقد حان الوقت لاستئناف المفاوضات والتوصل الى اعتماد تدابير فعالة ومحددة في اطار انفراج فعال وحقيقي ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وهي قرارات تتفق مع مطامح المجتمع الدولي ورغباته .

ان الحفاظ على السلم وتعزيزه يقتضيان توفر ارادة قوية تتسم بالتصميم على التفاوض من أجل تحقيق تخفيضات تدريجية ومتوازنة للترسانات التي أنشئت في جو من عدم الثقة والخوف والآخذة في التعاضم يوما بعد يوم ، مما يدفع الدول المعنية مباشرة الى مواصلة تسليح نفسها على نحو لا ينقطع .

اننا نرى في هذه العطفية تصاعد ، لا أتردد في وصفه بأنه محموم ، يلتهم كثيرا من الموارد البشرية والمادية والعلمية والمالية التي يمكن أن تتركس على نحو أفضل لخدمة الأهداف الانسانية ، خاصة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما في البلدان المتضررة .

ان جمهورية رواندا على اقتناع بأن سباق التسليح المحموم لا يمكن أن يكفل الأمن الدولي بأي حال من الأحوال وانه ، على النقيض من ذلك ، يفضي بالجنس البشري لا محالة الى حافة الهاوية . ونحن نشاطر في نفس شواغل ومطامح البلدان الأخرى الساعية بنشاط الى تحديد وتخفيض النفقات العسكرية التي ينبغي اعادة توجيهها الى الأهداف السلمية والانسانية . وستكون اعادة التوجيه هذه عاملا ايجابيا له أهمية كبرى في التخلص من أوجه الاعتلال في الاقتصاد العالمي ، ولا سيما في الفترة الحالية من الأزمة المستمرة .

واني اذ أشير الى المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي هي لب اهتمامات المجتمع الدولي في الوقت الحالي ، أود أن أستعرض ، باسم جمهوريــــة رواندا ، التحديات الرئيسية التي لا بدّ لمنظمتنا أن تسهم في حلها من أجل ازالة العقبات الرئيسية التي تحول دون اقامة علاقات دولية تتسم بمزيد من الوثام ، وتقترن بارادة فعالة لاقامة مناخ من السلم والأمن وتكفل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب بروح من الثقة المتبادلة والتضامن الفعال .

وبالرغم من الصعوبات الحقيقية التي لا بدّ لنا من أن نظل نواجهها متذرعين بالأمل والتفاؤل تتمتع منظمتنا بسجل ايجابي بصورة عامة في هذا الصدد ، لأن الجمعية العامة اتخذت بصورة منتظمة ، طوال السنوات الـ ٣٩ الماضية ، عددا من القــــرارات والمقررات التي تحدد الوسائل الملائمة للتوصل الى تسوية المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجسيمة لعصرنا هذا .

وتشعر جمهورية رواندا بالأسف لأن معظم هذه القرارات والمقررات لا تزال حـبـرا على ورق . الا أنه لا ينبغي لذلك أن يفضي بالأمم المتحدة الى التواني عن السعي وراء الأهداف النبيلة الواردة في ميثاقها ، كما تبعت الأمل في تحقيق عالم أفضل يقوم على أساس الرؤية العظيمة المتمثلة في توطيد دعائم السلم والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادى فسـيـجو من الحوار والثقة المتبادلة والتكامل والتضامن بين الشعوب .

بهذه الروح ، ونيابة عن اللواء هابياريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس للحركة الوطنية الثورية من أجل التنمية ، أجدد بصفة رسمية التزام جمهورية رواندا بمواصلة الاشتراك بأقصى ما تستطيع في الجهود الرامية الى تعزيز وتقوية سلطة منظمنا ، على أساس المبادئ الأساسية الواردة في ميثاقها . وفي هذا الصدد ، يأمل وفود رواندا ان تؤدي أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة الى اتخاذ قرارات تمكن الأمم المتحدة من ارساء معالم جديدة على الطريق الذي يفضي بالجنس البشري الى التنفيذ الكامل والفعال للاهداف التي تحددها هذه المبادئ .

وفي هذا الصدد ، عهد اليكم سيدي الرئيس بمهمة بالغة الأهمية ، هي توجيه أعمال ومناقشات هذه الجمعية . ويشق وفد رواندا ، في ضوء مواهبكم وخبراتكم باعتباركم دبلوماسيا محنكا ، في انكم ستتمكنون من القيام بطريقة ممتازة بالمهمة الصعبة التي انيطت بكم والتي تعتبر تقديرا لصفاتكم البارزة وكفاءةكم الشخصية وتقديرا للدور الفعال الذي يقوم به بلدكم زامبيا في هذه المنظمة .

واني ، ان أعرب بدوري - كما فعل المتكلمون الذين سبقوني - عن تهنيننا الاخوية الحارة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاسعة والثلاثين ، أود أن أؤكد أن انتخابكم يضيف شرفا كبيرا على قارتنا ولاسيما على بلد يسعد جمهورية رواندا ويشرفها ان ترتبط به بعلاقات ممتازة من الصداقة الأخوية .

واسمحوا لي ايضا ان أشيد بالرئيس خورخي انريك ايويكا الذي تولى رئاسة الدورة الثامنة والثلاثين بكفاءة جديدة بالثناء .

أود أيضا ان أغتنم هذه الفرصة لأجدد للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار الاعراب عن التقدير البالغ الذي تكنه جمهورية رواندا لبعده النظر والكفاءة والدينامية التي يكرس بها نفسه للقيام بمهامه النبيلة والمتعددة .

وأخيرا ، أود قبل ان اترك هذه المنصة ، أن ارحب نيابة عن جمهورية رواندا بانضمام سلطنة بروني دار السلام المستقلة الى عضوية منظمنا باعتبارها العضو ال ١٥٩ ، وكانت جمهورية رواندا قد رحبت في ١ كانون الثاني /يناير من هذا العام بحصولها على الاستقلال باعتباره خطوة أخرى نحو تحقيق أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ، وهو

تحرير جميع الشعوب من نير الاستعمار . فقبولها في عضوية الأمم المتحدة شاهد على عالمية منظماتنا وكذلك على الالتزام الذي لا يحيد بالمبادئ الواردة في ميثاقها .

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدى ، يسعدني بالغ السعادة ان أرى أبنا بارزا من أبنا* افريقيا يتقلد منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين . واهنئكم باخلاص شديد . فانتخابكم يعد اعترافا بالخبرات الدبلوماسية الواسعة والمكانة الرفيعة التي اكتسبتموها طيلة السنوات العديدة التي شاركنم خلالها في أعمال هذه المنظمة . كما انه اعتراف ببلدكم زامبيا . ان بلدنا لا يرتبطان بروابط الجوار وترايط الشعوب ووحدة التاريخ فحسب ، بل تربطهما أيضا ارادة مشتركة في الكفاح ضد القهر والاستعمار والعنصرية ، والرغبة في النهوض بالعدالة والرفاهية الاقتصادية للجزء المحروم من البشرية ، الذي يمثل السواد الأعظم منها . وقد أدت وحدة الهدف وتكامل الجهود الى توحيد بلدنا في مجموعة بلدان المواجهة ، ومؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز . ويتعهد وفد بلادي ، الذي يرحب برئاستكم لهذه الدورة ، بتقديم تعاونه الكامل .

وأود ايضا ان أسجل ، التقدير العميق لحكومة بلادي ، لسلفكم الرئيس ايويكـا رئيس بنما الذي أدار أعمال الدورة الثامنة والثلاثين لهذه الجمعية بفاعلية بفضل تفانيه وكفائه .

واسمحوا لي ايضا ان أشيد بالأمين العام اشادة يستحقها عن جدارة . ان ضمان السلاسة في تسيير أعمال الامم المتحدة تتطلب العمل الشاق والتفاني والمثابرة خاصة في وقت تتعرض فيه المنظمة لمشكلات مالية وتواجه أزمة في الثقة السياسية حتى بين بعض أعضائها . ويسعدنا ان نلاحظ انه اضطلع بمسؤولياته بالتزام واقتدار تام .

ويشعر وفد بلادي بالسعادة ان يشارك الوفود الأخرى تقديم التهنئة الحارة الى الدولة الجديدة ، بروني دار السلام . فقبولها في عضوية الامم المتحدة يقربنا خطوة أخرى نحو القضاء الكامل على لعنة الاستعمار وتحقيق الهدف النهائي الذي يمثل في عالمية عضوية هذه المنظمة . اننا ننظر قدما الى اقامة علاقات ودية مع حكومة بروني

دار السلام ، ومع وفد ذلك البلد هدنا في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى .

منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ازدادت المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي تعقيدا وتبددت المبادرات الحاسمة في غياب الركود واضمحلقت قدرتنا على بعث الأمل في عالم وهنت عزيمته . والواقع ان اعداء هذه المنظمة ومن يوجهون النقد لها ، شد ازهم عجزها الواضح عن مواجهة الصراع المستمر ، والافتقار الى الأمن وانتشار الفقر في هذا العالم .

ويعتبر الجنوب الافريقي أشد المناطق حاجة الى تصميمنا وعزيمتنا . فمنذ الدورة الماضية للجمعية العامة وقعت تطورات ذات دلالة في تلك المنطقة ، لا ترجع دلالتها الى اننا اقتربنا من القضاء على الفصل العنصرى او الاستعمار ، بل لأنها تطورات استغلت من جانب اعداء الحرية الافريقية لعاقة الكفاح من أجل الحرية . وقد وضعت البلاد المعنية بشكل مباشر ، الحالة الراهنة في اطارها المناسب ، وتعد بياناتها أمام الجمعية سجلا على ذلك .

ان تاريخ ما تعارسه جنوب افريقيا من قهر وعدوان على الشعب الأسود داخل جنوب افريقيا وخارجها معروف تماما . لقد سعت جنوب افريقيا ، الى انشاء منطقة عازلة للفصل العنصرى بشنها الحرب على موزامبيق وانغولا . وقد كان انتصار الحركة الشعبية لتحرير انغولا ، وانتصار نرليمو في موزامبيق ضربة قوية وجهت الى رغبة نظام الفصل العنصرى الخسيسة في احاطة نفسه ببلدان افريقية تابعة من الناحية الاقتصادية وخاضعة له تماما ، أو بحكومات عميلة .

واليوم لم تتوقف جنوب افريقيا عن مقاومة المعارضة الداخلية والخارجية للفصل العنصرى عن طريق السعي الى السيطرة على جيرانها بوسائل مختلفة ، بما في ذلك مجموعة من الوعود الزائفة ، وزعزعة الاستقرار والهجمات العسكرية والاحتلال .

ان الخيار الذى يواجه بلدان الجنوب الافريقي واضح . فاما أن تخضع لشروط الفصل العنصرى أو أن يكون عليها أن تكون مستعدة لأن تصبح ضحيته . فما فتئت هذه البلدان تدفع كل مرتخص وغال نتيجة التزامها بالكفاح ضد الفصل العنصرى .

وفي هذا الشأن ، تشعر تنزانيا بحزن عميق ، ان أنه نتيجة للانفعال المزعوم بالمطالبات الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية ، التي تعد واجهة للاعتقاد السياسى الخاطى الذى طال أمده ، تتبنى الآن باصرار سياسة ترمي الى قبول الفصل العنصرى أو التصالح معه . وليست الدعوات التي وجهت الى رئيس الوزراء بوثا لزيارة بعض بلدان أوروبا الغربية ، وبعض البيانات التي استمعنا اليها من فوق هذه المنصة ذاتها ، الا وجهها من أوجه تلك السياسة .

ان الحالة في الجنوب الافريقي لا تسمح بأى حياء . فالفصل العنصرى في جوهره انكارا لانسانيتنا المشتركة التي نسعى الى حمايتها وتبنيها بالتزامنا ببادئ ميثاق هذه المنظمة . ومن ثم ، كان الكفاح ضد الفصل العنصرى مسؤولية المجتمع الدولي ككل وليس عبئا ملقى على بلدان الجنوب الافريقي وحدها .

ان استعداد نظام الفصل العنصرى المفترض لا جراه محادثات مع حكومات بلدان الجنوب الافريقي التي تصور انه كان مستطيعا القضاء عليها عند حصولها على الاستقلال ، يعد في ذاته دليلا على فشل ذلك النظام في اخضاعها . ومن ثم ، فاننا نرفض الحجوة القائلة بأن اقتراحات جنوب افريقيا العنصرية هذه تعني أنها أصبحت الآن بلدا محبا للحرية أو محبا للسلام ، لأنه لا يمكن للفصل العنصرى أن يقدم السلام لضحاياها ، كما أنه لا يمكنهم أن يقدموا له السلام . ان ضحايا الفصل العنصرى هم في المقام الأول الشعب الأسود في جنوب افريقيا . واذا كان النظام العنصرى راغبا في اجراء محادثات بشأن السلام ، فعليه أن يتوجه بذلك الطلب الى اناس آخرين . ان انغولا ووتسوانا وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق وزمبابوى لا تهدد نظام جنوب افريقيا . والشعب الاسود داخل جنوب افريقيا هو الذى ينبغي لهذا النظام أن يصل الى تسوية معه . ان على جنوب افريقيا أن تجرى محادثات مع شعب

جنوب افريقيا عن طريق حركة تحرره الوطني . وتنزانيا من جانبها تؤكد مجددا دعمها الكامل لحركة تحرير جنوب افريقيا .

وينبغي أن تظل الاحداث الجارية في الجنوب الافريقي منظورا اليها في اطارها الصحيح وهو عدوان جنوب افريقيا ، لا تصوير جنوب افريقيا بأنها من صناع السلام . لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو مصالحة مع الفصل العنصرى ، وعلى أولئك الذين يرددون البيانات الدعائية الجوفاء للنظام العنصرى ، أن يعرفوا أنهم في واقع الأمر يسهمون في اهدار كل ما تسنى التوصل اليه في غمار الحملة العالمية لعزل الفصل العنصرى . فالدهوة الى التصالح أو الحياد فيما يتعلق بالعنصرية مسألة غير اخلاقية وغير مقبولة من الناحية السياسية . لقد قال رئيس بلادى ، مواليمو جوليموس نيريرى في الخطاب الذى القاه في اجتماع مؤتمر القمة لتنسيق تنمية الجنوب الافريقي المعقود في غامبرون بيبوتسوانا في تموز/ يولييه من هذا العام ما يلي :

" ليست العبرة بأن لجنوب افريقيا العنصرية حلفاء أقويا ، أو بأن قدرة الفصل العنصرى الاقتصادية والعسكرية تعتمد الى حد كبير على بلدان غربية عن طريق التعاون في مجال التجارة وفي مجالات أخرى ، فالفصل العنصرى لا يزال مسألة غير اخلاقية ، وأى دعم يقدم لجنوب افريقيا مسألة غير اخلاقية . لقد رفض الرأى العام هذه المساعدة ، حتى في تلك البلدان ذاتها التي تقدم الدعم لجنوب افريقيا ، كما رفضته أيضا الغالبية العظمى من أبناء جنوب افريقيا . ان اللاأخلاقية هي اللاأخلاقية حتى وان كان لها مؤيدون أقويا - والفصل العنصرى لا أخلاقى " .

فيما يتعلق بناميبيا ، لدينا خطة قبلتها الأطراف المعنية ولا تزال محل توافق آراء دولي . لقد قامت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) ، ودول خط المواجهة ، و افريقيا ، بل والمجتمع الدولي كله بقدر كبير من العمل وتذرت بالصبر والأمل وضيمت الكثير من الوقت في وضع خطة استقلال ناميبيا . وكان يمكن لهذه الخطة أن تنفذ

منذ سنوات عديدة مضت ، لولا ذلك الربط الغريب والاشتراطات التي وضعت لاقاثة نص
 روح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واسمحوا لي أن اذكر مجددا موقف بلادي .
 اننا نرفض استخدام سحب القوات الكوبية من دولة أنغولا ذات السيادة للمساومة على تنفيذ
 خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ونرفض أيضا احتلال قوات جنوب افريقيا غير المشروع
 وغير المقبول لجنوب انغولا ، ونعتبر أن محاولة ربط انسحاب القوات المعتدية بوقف اطلاق
 النار بين القوات الوطنية لمنظمة سوابو وقوات جنوب افريقيا المحتلة في ناميبيا مسألة تستحق
 الشجب تماما . ونستنكر بشدة الدعم الذي يقدم لحركة الثورة المضادة المدعوة يونيتا . ونؤكد
 مجددا دعمنا الثابت لمنظمة سوابو الممثل الأصيل والوحيد لشعب ناميبيا المناضل . وأن
 كان لصبر شعب ناميبيا المستعمر ، والمقهور ، الا ينفذ ، وان كان له أن يظل على ايمانه
 بالأمم المتحدة وتضامن المجتمع الدولي معه وثقته فيهما ، كان لزاما أن تنفذ خطة الأمم
 المتحدة دون تأخير . وفي هذا السنا بحاجة الى التأكيد مرة أخرى على مسؤولية الدول
 الغربية الخمس ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، عن عدم اعاقا خطة استقلال ناميبيا .
 لا يزال الشعب الصحراوي محروما من حقه في الاستقلال . ونحن نشعر بالأسف
 لأنه برغم الصيغ القائمة التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لتقرير مصير
 الشعب الصحراوي ومنحه الاستقلال ، لا يزال أحد أطراف هذا النزاع ، وهو المغرب ، يواصل
 سياساته المعوقة . ونجدد مطالبتنا للأطراف المعنية ، وبصفة خاصة المغرب ، لتسهيل
 أعمال لجنة التنفيذ .

وبالمثل ، نشعر بالقلق بشأن مستقبل جزيرة مايوت القمرية . وبينما نرحب بالمفاوضات
 الثنائية الجارية بين جمهورية القمر الاسلامية وفرنسا ، نحث طرفي هذه المسألة على الاسراع
 في التفاوض لاعادة الوحدة الوطنية ووحدة الاراضي لجزر القمر .
 وفي تشاد ، لا يزال الصراع الدائر بين الاشقاء ، مع الاسف ، مستمرا بتقسيم ذلك
 البلد . وما فتئت حكومة بلادي تتابع باهتمام عميق جهود الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة
 الافريقية لجمع الأطراف المتحاربة على طاولة التفاوض . ونحن نشني عليه لجهود التي لا تكله

ونطالب قادة المجموعات التشادية المتحاربة أن تضع نصب أعينها أولاً وقبل كل شيء حـب الوطن للاجتماع معا والاتفاق على مستقبل بلدها حفاظا على الوحدة وسلامة الاراضي واستبعاد التدخل والتورط الاجنبيين .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، نؤمن بأنه لن يمكن التوصل الى سلام شامل ودائم الا بانسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة له . وعلى اسرائيل أن تتوقف عن ممارسة سياستها غير المشروعة لبناء المستوطنات في الاراضي المحتلة . وينبغي الاعتراف بحاجة جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، الى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . ونؤكد مجددا أيضا تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والاصيل للشعب الفلسطيني .

لقد تسببت الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، وهما دولتان غير منحاظتين وناميتان في خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات . وما فتئت حكومة بلادي تشجع جهود الوساطة التي تقوم بها الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والبلسدان الاخرى التي قدمت عروضاً للبحث عن حل سلمي للنزاع . وبينما نواصل تشجيعنا لهذه الجهود نجدد مطالبتنا لايران والعراق - على حد سواء - للاتفاق على تسوية سلمية . وفي الوقت نفسه ، يحدونا الأمل في أن تمتنع جميع البلدان ، وبصفة خاصة الدول الكبرى ، عن القيام بأعمال من شأنها أن تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتوسع مجال الصراع .

ومع أن الحالة في الشرق الاوسط ظلت بغير تسوية ، فانه مما يشجع وفد بلادي ظهور تلك الروح الجديدة المتجهة الى التصالح والوحدة الوطنية لدى الشعب اللبناني . فهذه الروح الجديدة تبعث أملاً جديداً في الاستقرار والوحدة الوطنية والسيادة ووحدة الاراضي في بلده . ومن ثم ندعو المجتمع الدولي بأسره لأن يقدم تشجيعه القلبي وتأييده السخي للشعب اللبناني الذي يبدأ مسيرته على طريق اعادة البناء الوطني . ويمكن تسهيل هذه العملية بالوقف الفوري لاحتلال اسرائيل العسكري لجنوب لبنان .

وفي قبرص، أدت الخلافات القائمة بين الطائفتين، التي زاد من حدتها التدخل الأجنبي، إلى حالة التقسيم الراهنة التي يؤسف لها. ولقد قامت حكومة بلادي، في بيان أصدرته عندما وقع ذلك الاجراء الفرضي من جانب القبارصة الاتراك، بايداء أسفها ازااء اعلان الاستقلال من جانب واحد. ويحدوا الأمل في أن تواصل الطائفتان القبرصيتان التفاوض في اطار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، بغية ايجاد حل يصون التنوع العرقي ووحدة الاراضي والاستقلال لجمهورية قبرص.

ومع ذلك ، ففي هذا المسعى ، يتعين على البلدان الخارجية المعنية بصورة مباشرة وهي تركيا واليونان ، بل وعلى المجتمع الدولي بأسره ، اتاحة فرصة حقيقية للحوار والحوار الحقيقية للتفاوضي للشعب القبرصي . ويحدونا الأمل في أن يواصل الامين العام تقديم مساعيهم الحميدة صوب تحقيق هذا الغرض .

وتؤيد تنزانيا الجهود التي يبذلها الشعب الكورى صوب التوحيد السلمي لوطنه ؛ وتجد مشجعا في التزايد المطرد لاستعداد طرفي كوريا للبدء في حوار بناء . ولا تزال امريكا اللاتينية اما مشتبكة في حرب او مهددة بنشوب حرب . فما زالت الحرب الاهلية في السلفادور مستعرة ، وما زالت تهديدات التدخل الاجنبي في نيكاراغوا ، وتكديس الاسلحة الذى لم يسبق له مثيل على حدودها وبامتداد شواطئها مشار قلقت شديد . فعلى مر السنين أكدت حركة عدم الانحياز والامم المتحدة المرة تلو الاخرى حق نيكاراغوا وكل بلدان المنطقة في أن تعيش في سلم دون أى تدخل خارجي . ولا تزال نرى أن التهديد المستمر لسيادة نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية واستقلالها ينبع من الرفض المتعمد من جانب بعض البلدان الواقعة خارج المنطقة القبول بوجود التعددية الايدولوجية في المنطقة . وفي هذا الصدد ، ستواصل تنزانيا شجب أية محاولات للاعتداء على سيادة نيكاراغوا أو تقويض استقلال ذلك البلد . ان يجب احترام حق كل دولة في اختيار نظامها الاجتماعي والاقتصادى والسياسي دون أى تدخل خارجي .

لقد أهدت حكومة تنزانيا مبادرات مجموعة كونتادورا ولا سيما وثيقة كونتادورا التسيي أصدرتها تلك المجموعة . ان بلدان مجموعة كونتادورا تسلم بأن التعددية الأيدولوجية حقيقة واقعة في المنطقة ويجب القبول بها . وتدرك هذه البلدان ان احترام حق شعوب المنطقة في تقرير المصير والاستقلال السياسي والاقتصادى هو الاساس الراسخ الذى يمكن أن تقوم عليه أى مفاوضات ناجحة بين البلدان المعنية من أجل التوصل الى ترتيبات حقيقية ودائمة للسلم .

ولا تزال مشكلة اللاجئين في افريقيا ، كما هي الحال في اجزاء عديدة من العالم الثالث - الشغل الشاغل للحكومات المتأثرة بالهجرات البشرية القسرية . ولقد كان بالوسع

القيام بالشيء الكثير على سبيل انعاش الامل في امكانية تلبية الاحتياجات الطويلة الاجل للاجئين . الا اننا - مع ذلك - نقدر روح التعاون والسخاء التي تجلت مؤخرا في المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا الذي عقد بجنيف ، تلك الروح التي أبدتها الحكومات التي استجابت بسرعة وسخاء للنداءات الموجهة من المؤتمر .

ونحن ننظر - في الوقت ذاته - الى البيان الختامي لمؤتمر السكان الذي عقد في المكسيك في الشهر الماضي باعتباره بيانا يرسى مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق تقوم البلدان بموجبها في المستقبل بوضع سياسات سكانية مناسبة مع مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد من البلدان .

وتتزامن هذه الدورة مع الذكرى العاشرة للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وهذه هي أيضا الذكرى العاشرة لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وسيجرى في هذه الدورة اول استعراض وتقييم لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وهذه جميعها صكوك سياسية هامة تستهدف في المقام الاول الاسراع بتنمية البلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين كل أعضاء المجتمع الدولي على أساس المساواة السيادة والعدالة والتكافل .

ولسوء الحظ ، لم يترجم المجتمع الدولي هذه الصكوك السياسية الى اجراء فعال . ان ما شهدناه على مدى السنوات العشر الماضية سجل محبط لمفاوضات لم تؤد الى أية نتيجة ، بل وتقاوس مستمر عن اتخاذ أى اجراء . وهذا التقاوس عن اتخاذ اجراء ملائم في حينه دفع بالاقتصاد العالمي الى أزمة عميقة ، وأدى الى توتر بالغ في علاقات الشمال والجنوب . ولقد وصل تدهور الاقتصادات في معظم البلدان النامية الى أبعاد خطيرة وأصبحت الصعوبات الجسيمة التي تكتنف موازين المدفوعات وأعباء الديون التي لا تحتمل من السمات المشتركة في معظم البلدان النامية . فبينما يعاني الكثير من البلدان النامية ولا سيما في افريقيا من نقص شديد في الغذاء ، نجد ان الشغل الشاغل في اوربوا وامريكا الشمالية هو تخفيض الامدادات الغذائية من أجل المحافظة على مستويات دخول المزارعين مواطنيها .

هذه بعض أوجه الواقع في النظام الدولي الراهن ، لكن هناك من قد يرغبون في التقليل من خطورة هذه المشاكل بوصفها مشاكل تخص العالم الثالث . فكثيرا ما تتجاهل علاقة هذه المشاكل باقتصادات البلدان المتقدمة وأثرها عليها كما لو كان الشمال والجنوب يعيش كل منهما في كوكب منفصل عن كوكب الآخر . وبالرغم من ان البلدان النامية تأخذ ثلث صادرات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، نادرا ما يأتي ذكر للعلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة في تلك البلدان الصناعية وتضاؤل القدرة الاستيعابية لبلدان العالم الثالث نتيجة لانخفاض أسعار السلع الاساسية . وقد أعلن رئيس جمهورية بلادي في بيانته امام هذه الجمعية في العام الماضي انه :

" من الناحية الاقتصادية ، فان العميل الفقير لا فائدة منه لصاحب

الحنوت ، وكذلك لا فائدة للفلاح من التعامل مع شخص غير قادر ، والمديين

المفلس يعد كارثة بالنسبة الى البنك " . (A/38/PV.14 ، ص ١٦) .

هذه أيضا هي أوجه واقع التكافل الاقتصادي .

ومع ذلك ، من المحتوم أن تدخل تغييرات هيكلية على النظام الاقتصادي الدولي

القائم ، عملا على تحقيق تكافل حقيقي . ان ثبت ان هذا النظام غير صالح لتلبية الاحتياجات

النمائية للبلدان النامية في حقبة ما بعد الاستعمار ، كما انه أيضا ليس مناسباً لتلبية

حاجات واضعيه . لهذا ، فان التبادل الصريح للرأى بشأن كيفية اعادة تشكيل العلاقات

بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ضروري بوصفه عنصرا اساسيا في الانتعاش الاقتصادي .

لكن في الوقت الذي تكون فيه الحاجة ملحة الى مثل هذا الحوار ، نلمس مناورات

متعمدة من جانب بعض البلدان المتقدمة لعرقلة هذه العملية . ومن المثير للدهشة انها

هي نفس البلدان التي قامت منذ عشر سنوات بتوجيه النداءات القوية المطالبة بالوفاء

والتعاون وضرورة تجنب المواجهة بل ان بعض هذه البلدان تكلم حتى عن " توافق آراء

عالمي من أجل التنمية الاقتصادية " . الا ان تصرفاتها اليوم تزيح الستار عن الطابع الأجوف

لتلك النداءات ونحن نعرف الآن ان توافق الآراء بالتسبة لتلك البلدان انما يعني قبول

السياسات الرامية الى سيطرة قلة من البلدان المتقدمة على الغالبية بل واستغلالها لتلك

الغالبية . وحينما رفضت الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي هذه السياسات ، نظر السى عملية الحوار كلها على انها اضافة للطابع السياسي الايدولوجي على المناقشات التقنية . وكان رد فعل تلك الدول الفورى ازاء تطلعات سائر المجتمع الدولي الامتناع عن اجراء أى نوع من انواع الحوار ما لم يجر الحوار وفقا لرغبات وقواعد تلك القلة من الدول الغنية . ان موجة اخطارات الانسحاب من المنظمات والتهديد بسحب الدعم المالي من منظمات معنيسة تحركات لا تساعد أبدا على تحسين مناخ التعاون الدولي .

وقصارى القول ، اننا نواجه صراعا بين مطالبة غالبية الجنس البشرى باجراء تفسيرات هيكلية نحو العدالة والتكافل الحقيقي ، ورغبة قلة من البلدان المتقدمة في حماية وابقاء النظام الحالي غير المنصف للتقسيم الدولي للعمل . بيد ان التغيير واقع لا محالة والسؤال هو هل سيكون التغيير على نحو يحقق رفاهة الجنس البشرى في عالم تتضائل المسافات بين اجزائه أو انه سيهدد بوقوع كارثة ، وهل ستشارك الامم في صنع وتوجيه ذلك التغيير ام انه سيفرض عليها بطريقة تتبين تلك الامم انها غير مستعدة أن تتحكم فيها ؟ هناك طابع دولي جوهرى للكفاح من أجل المساواة والكرامة البشرية يتمثل في البحث عن حلول دائمة لازمة الاقتصادية العالمية والحرب ضد الفقر . فدعونا نتفق في هذه الدورة ان على بدء المفاوضات العالمية الشاملة وبتعهد بأن نعمل دون هوادة على انجاح تلك المفاوضات .

ولئن كانت المشاكل السياسية والاقتصادية تلقى ظللا قاتمة على مستقبل العالم ، الا انه ما من شيء يهدد بقاءنا أكثر من سباق التسلح المتصاعد . فمنذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة شهد العالم المزيد من تروى العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، بما يترتب على ذلك من ظهور سياسات الحرب الباردة من جديد . ويجرى الآن صنع أسلحة جديدة متطورة على نحو لم يسبق له مثيل . وتجسد مفاهيم الحرب النووية المحدودة نسي انفاق عسكري لم يسبق له مثيل . في الوقت الذى تكشف فيه الحالة الدولية عن امكانية نشوب مواجهة نووية .

ان سياسات القوى تزيد من الشعور بانعدام الأمن لدى البلدان وهـذا بدوره يدعم التسابق للحصول على مزيد من الأسلحة بما في ذلك الأسلحة التقليدية . وقد حان الوقت كي ندرك ان سلامة العالم تتوقف على انتهاج نهج شجاع لمعالجة المشاكل المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح بغية الخروج من دائرة الخوف المفرغة . وفي هذا النهج ينبغي اعطاء الاولوية لنزع السلاح النووى لأن الأسلحة النووية هي التي تشكل التهديد الأكبر لبقاء البشرية .

بيد ان أى استقرار لا بد أن يشمل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما بلدان العالم الثالث. اذ انه لا يمكن تجاهل دورها في مخطط الاستقرار العالمي لأن من مصلحتها هي أيضا الحفاظ على بقائها . وتعتبر مشاركتها في صنع القرارات شرطا أساسيا لحل المشاكل الأمنية والاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم . ولقد كان ذلك السياق المتمثل في المشاركة في مفاوضات الأسلحة النووية والخروج من الطريق المسدود الذى وصلت اليه تلك المحادثات نتيجة للحاجز النفسي الناشئ عن الارتياح المتبادل ، هو ما حدا برئيس بلادى ، بالاشتراك مع رؤساء المكسيك والهند والسويد واليونان والارجنتين الى اصدار بيانهم المشترك في ٢٢ أيار/مايو من العام الحالى الذى ناشدوا فيه الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقف جميع التجارب على الأسلحة النووية ، ووقف انتاج وتطوير هذه الاسلحة ومنظومات نقلها والموافقة على التفاوض بشأن اجراء تخفيضات ملموسة في قواتها النووية ووضع تدابير تكفل التحقق من ذلك . وينبغي ان يستكمل هذا التدبير السرامي الى نزع السلاح العام والكامل بتدابير لتعزيز منظومة الامم المتحدة وتحويل الموارد التي ستدخر بالتالي من سباق التسلح الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية . واود اليوم ان اكرر هذا النداء الى الدول الحائزة للأسلحة النووية واني لامل ان تنضم اليها البلدان الاخرى ، تحقيقا لمصلحة السلم العالمي ، في دعوة تلك البلدان الى التفاوض .

وما زال وضع المحيط الهندي ينطوى على احتمال نشوب نزاع بين الدول الكبرى ، ونحن نناشد هذه الدول الاستجابة لرغبة الدول الساحلية وغير الساحلية في تنفيذ اعلان المحيط الهندي منطقة سلم .

ان الامم المتحدة تضم دولا كبيرة وصغيرة ، غنية وفقيرة ، قوية وضعيفة . وترتبطنا جميعا رغبتنا المشتركة وتصميمنا على تعزيز وصون حريتنا واستقلالنا وأمننا . ونحن جميعا نتحدث عن السلم والامن والاستقلال وقد انشئت هذه المنظمة لغرض محدد وهو اقرار هذه المثل المشتركة . واليوم تتردد اقاويل كثيرة عن تضائل السلطة الأدبية للأمم المتحدة . كما يشكك البعض في مدى تأثير الأمم المتحدة وحيانا تجحد فعاليتها بشكل يتسم بالوقاحة . ويجدر الاعتراف ان ٣٩ عاما مضت على انشاء الامم المتحدة ولم يشهد الجانب الاكبر من العالم قدرا يذكر من السلم ولم يتخفف بشكل يذكر من ضغوط الفقر . بيد ان العالم كان حريًا بان يكون افقر مما هو لولم تكن لديه الامم المتحدة . اذ لا يمكن لاحد انكار انها تشكل اداة رئيسية في السعي من اجل بلوغ الأهداف المتمثلة في تحقيق السلم والامن والتنمية في العالم . وما من شيء يمكن أن ينال من نبل اهداف الامم المتحدة . وينبغي لنا ان نعمل معا فرادى وجماعات على تعزيزها باعتبارها منظمة تهدف الى تنظيم وتعزيز العلاقات الدولية بما يعود بالفائدة على الجميع . ويتعهد وفد تنزانيا بالتعاون الكامل في هذا الجهد الجدير بالثناء .

السيد دوغرسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي ان اتقدم لكم بخالص التهنية على انتخابكم بالا جماع لهذا المنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين ويحدونا الامل في ان تسهم خبرتكم الواسعة بالعمل في المجال الدبلوماسي وبانشطة الامم المتحدة بكل تأكيد في انجاح اعمال الدورة الحالية بما يحقق صالح السلم والامن وتقدم الامم . ويتقدم وفد منغوليا بالتهنية الحارة لبروني دار السلام بمناسبة انضمامها الى عضوية هذه الهيئة العالمية .

ان الامم المتحدة التي اتت الى الوجود في اعقاب اشد الحروب دمارا فسي التاريخ اعلنت ان هدفها الرئيسي هو " انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب " . وقد اكتست هذه المهمة الحيوية المتمثلة في كفالة التقدم السلمي للبشرية اهمية ملحة اليوم ، حيث يقتضي الامر اتخاذ تدابير لفعالة لحماية حق الشعوب في السلم وحق الدول في الامن .

وتتسم الحالة بالغة الخطورة السائدة في العالم بتصاعد خطر نشوب حرب نووية . وقد سلكت اكثر الدوائر الامبريالية عدوانية ، وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة سبيل المواجهة حيال الاشتراكية الحقيقية وهي تجنح الى شن هجوم سافر على قوى التحرر الوطني والاجتماعي .

وتسعى واشنطن الى تحقيق التفوق العسكري على العالم الاشتراكي . اذ ان نشر الاسلحة النووية القادرة على توجيه الضربة الاولى في بعض بلدان اوربا الغربية يشكل خطوة خطيرة نحو الاعداد المادية لحرب تشن على البلدان الاشتراكية . ويجرى اتخاذ تدابير مماثلة في اسيا لا سيما في شمالها الشرقي في المنطقة المتاخمة لحدود المجتمع الاشتراكي . ففي البنتاغون تترجم سيناريوهات " حرب الكواكب " الى سياسة عملية ويجري اعداد تدابير تستهدف تنفيذ المفهوم الشائن القائل بـ " حرب نووية طويلة الامد " . ويستتبع هذا اتخاذ اجراءات ترمي الى تقويض أسس تسوية ما بعد الحرب وتقويض الاتفاقات المعنية بالحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

وتتعهد الولايات المتحدة ، في معرض هجومها على السلم والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب ، وتستغل النزعات العسكرية والمطالبة باسترداد الأراضي وقوى الصهيونية والعنصرية في كل مكان . ويقترن ارهاب الدولة والقوة الغاشمة بالعدوان المسلح المباشر . فقد سحق استقلال غرينادا لمجرد ان شعب ذلك البلد الصغير يود ان يقيم نظاما اجتماعيا لا يروق لواشنطن وللسبب ذاته لا ترى حكومة الولايات المتحدة ما يمنعها من اللجوء الى التدخل علانية في الشؤون الداخلية لجمهورية نيكاراغوا ، او شن عدوان سافر عليها . وقد ادان المجتمع العالمي بشدة الاستعدادات الاخيرة لشن عدوان مسلح على ذلك البلد وهي الاستعدادات التي جرت بالتجاهل التام للموقف البناء للحكومة الساندينية والجهود الرامية الى اقرار السلم المبذولة من جانب مجموعة الكونتادورا .

وما زالت جمهورية كوبا تتعرض للتهديدات والابتزاز والاعمال التخريبية كما تجرى محاولات ترمي الى زعزعة استقرار نظامها الاشتراكي . وتتصعد القوى الامبريالية بالتواطؤ مع النظام العنصري في بريتوريا مكائدها ضد استقلال جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية

موزامبيق الشعبية وسائر دول المواجهة في افريقيا بهدف النيل من السلامة الاقليمية لتلك الدول واستقلالها . ويدل كل هذا بجلاء على حسن توقيت الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي لادراج بند على جدول اعمال الدورة الحالية بعنوان " عدم جواز سياسة ارهاب الدولة وى أعمال تقوم بها دول ما بهدف تقويض النظام الاجتماعي السياسي لدول اخرى ذات سيادة " . ولا بد للجمعية العامة أن تعرب عن تصميمها على تأييد وقف سياسة ارهاب الدولة باعتبارها وسيلة للتعامل مع البلدان والشعوب الاخرى .

وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية انطلاقاً من اقتناعها بأنه مهما كانت درجة تعقد الموقف الدولي ، يظل من الممكن منع نشوب الحرب من خلال العمل المتضافر من جانب القوى المحبة للسلام .

ولقد ذكر الرفيق غامبين باتمونك الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بمنغوليا الشعبية ورئيس مجلس الوزراء بجمهورية منغوليا الشعبية ان :

" المبادرات البناءة والأنشطة المتضافرة للسياسة الخارجية للاتحاد

السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى تلهم الشعوب بالثقة في أن السلم يمكن

صونه . والضمان لهذا هو المزيد من التعزيز للقدررة الاقتصادية والدفاعية

للمجتمع الاشتراكي وتعزيز جهود كل القوى المحبة للسلام بكل الوسائل " .

وصفوف القوى التي تناضل في سبيل السلام تتسع رقعتها . فالغالبية العظمى للدول في

كل أرجاء العالم ، ومنها بلدان عدم الانحياز ، تعمل بكل فعالية من أجل تخفيف حدة

التوتر الدولي ، وضد استخدام القسور في العلاقات بين الدول . ويطرد

نمو الحركة الجماهيرية المناهضة للحرب والحرب النووية فيتسع نطاقها

وتزداد كثافتها في مختلف اجزاء العالم . ومن المهم أن نلاحظ أن عدد رجال الدولة

الواقعيين والشخصيات السياسية المناهضة للاستعداد للحرب يزداد في البلدان

الغربية .

وقد اقترحت التدابير البناءة للتغلب على الموقف الخطير السائد في العالم في

اعلان براغ للجنة الاستشارية السياسية للدول الأعضاء في حلف وارسو بتاريخ ٥ كانون

الثاني /يناير ١٩٨٣ والاعلان الصادر عن اجتماع القمة للدول الأعضاء في مجلس التعاضد

الاقتصادي الذي عقد في موسكو في حزيران /يونيه من هذا العام .

وتحتوى هذه الوثائق على مجموعة كاملة من التدابير لمنع وقوع الكارثة النووية

وتخفيض الأسلحة النووية وتصفيتها نهائيا . وقد طرحت الاقتراحات أيضا بغية خلق

ظروف مواتية لاعتماد تلك التدابير وتعزيز الثقة بين الدول . ومما له أهمية خاصة ،

الاقتراح الداعي الى أن تتعهد جميع الدول النووية التي لم تفعل ذلك حتى الان بالا

تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية . وما له الحاحية دائمة الاقتراح الداعي الى ابرام معاهدة بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة العسكرية والحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو والدول الأعضاء في معاهدة حلف شمال الأطلسي ويؤكد اعلان موسكو الخاص بالدول الأعضاء بمجلس التعاضد الاقتصادي تأكيدا خاصا على أهمية الحفاظ على التكافؤ العسكري والسياسي على مستوى يتداني باطراد ، واجراء مفاوضات بناءة بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح على أساس الالتزام الدقيق بمبدأ المساواة والأمن المتكافئ* .

وسيشكل تنفيذ الاقتراح الخاص بالتجميد الكمي والنوعي لترسانات الأسلحة النووية لجميع الدول النووية خطوة هامة في ذلك الاتجاه . وفي هذا الصدد ، أعربت جمهورية منغوليا الشعبية عن تأييدها لاعلان رؤساء دول وحكومات الأرجنتين ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، واليونان ، الذي ناشدوا فيه الدول النووية ان تبدأ عملية الحد من الأسلحة النووية وخفضها .

وتعد المحادثات السوفياتية الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها ذات أهمية فائقة في تخفيف خطر الحرب النووية . ان الولايات المتحدة ينبغي أن تسحب قذائف توجيه الضربة النووية الأولى التي نشرت في بعض بلدان أوروبا الغربية بحيث يمكن استئناف المفاوضات حول هذا الموضوع الذي يتصف بأهمية قصوى .

وتقوم العلاقات بين الدول النووية بدور ذي أهمية خاصة في تحسين المناخ الدولي . وتلعب حكومة جمهورية منغوليا الشعبية الاقتراح السوفياتي الذي يقضي بالتوصل الى اتفاق حول اعتراف مشترك بالمعايير المحددة في العلاقات بين الدول النووية والتدابير التي يمكن أن تجعلها ملزمة . ونعتبر أن من الضروري أن يضمن هذا الاقتراح الملائم في قرارات الدورة الحالية للجمعية العامة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوتشي (ايطاليا) .

أما الاقتراح الخاص " بقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لفائدة الإنسانية " الذي تقدم به غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لمناقشته في الدورة الحالية للجمعية العامة فإنه يستهدف أن يحظر نهائيا استخدام القوة في الفضاء الخارجي ووقاية الإنسانية من استخدام وسائل الدمار الشامل من الفضاء الخارجي ، ان الاتفاق المبكر حول منع عسكرة هذا المجال بالغ الأهمية سيمهد الطريق للجهود المشتركة من جانب الدول لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية . ويعرب وفد بلادي عن أمله في أن تدعو الجمعية العامة جميع الدول عالية القدرة في تقنية الفضاء وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى فتح باب المفاوضات حول هذا الموضوع دون ابطاء .

لقد أصبحت الحالة في آسيا بالغة التعقيد والتوتر . وقد حولت الولايات المتحدة أجزاء عديدة في تلك القارة الى منصات انطلاق لقوات القذائف النووية . وهناك خطورة خاصة تكمن في حقيقة أنه بمشاركة شركائها الآسيويين بدأت واشنطن في اقامة قاعدة جديدة للقذائف النووية الخاصة بتوجيه الضربة الأولى موجبة أساسا للبلدان الاشتراكية وبقية الدول المحبة للسلام في القارة .

ولقد بذلت جهود مكثفة لخلق تكتلات واحلاف عسكرية وسياسية جديدة . ويشمل مثلث واشنطن طوكيو سيول عصب هذه التجمعات المزمع انشاؤها .

وهناك اتجاهات عسكرية متطرفة سافرة بدأت تتبلور ثانية في هذا الجزء من العالم وخاصة في اليابان التي تتكامل بشكل متزايد مع كتلة حلف شمال الأطلسي . ويميل البعض اليوم الى نسيان الدروس المستفادة من عبر التاريخ رغم فائدتها البالغة وتوضح هذا على سبيل المثال الاحداث التي وقعت منذ ٤٥ عاما عشية نشوب الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٣٩ قوبلت العسكرية اليابانية بضربة قوية عندما انتهكت استقلال وسلامة اراضي بلدنا بغية تنفيذ مخططاتها الخاص بانشاء امبراطورية آسيوية واسعة النطاق لليابان . وكان احباط المخططات المتصفة بروح المغامرة للعسكريين اليابانيين من جانب العمليات التي قامت بها القوات المسلحة المشتركة للاتحاد السوفياتي ومنغوليا في منطقة خالخين غول ضربة قاصمة للمخططات الاستراتيجية العدوانية لقوات الفاشية والرجعية .

ان بؤر التوتر والصراع الحالية تتفاقم بينما نجد أن ثمة بؤر جديدة تخلق في القارة . ويساهم ما يسمى " بالأعمال الموازية " التي تقوم بها قوى الاستعمار والهيمنة مساهمة كبيرة في هذه التطورات .

وما زالت هناك حالة متوترة في جنوب شرقي آسيا نتيجة للمؤامرات التي تحيكها الدوائر التي لا استعداد لديها لقبول الواقع الجديد لذلك الاقليم . ويتفاقم الموقف بشكل أخطر نتيجة للهجمات المسلحة التي تشنها الصين على سيادة جمهورية فييت نام الاشتراكية وسلامتها ، ونتيجة للأعمال العدوانية لتايلند ضد النظام الشعبي في كمبوتشيا . ومؤخرا الهجوم المسلح السافر الذي شنته تايلند على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والذي ترتب عليه احتلال جزء من أراضيها .

وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تأييدا تاما موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كما ورد في كلمة وزير خارجيتها بتاريخ ١٣ حزيران / يونيه من هذا العام علاوة على ما ورد في الكتاب الأبيض لحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي عمم هنا مؤخرا . وقد عرض لب الموضوع وأسبابه الجذرية بكل وضوح في كلمة الرفيق فون سياسوت نائب رئيس الوزراء وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي ألقاها هنا أمام الجمعية العامة .

وما زلنا على اعتقادنا بأن مشكلات جنوب شرقي آسيا يمكن حسمها ، وينبغي ذلك ، من جانب دول الاقليم ذاتها من خلال الحوار البناء دون أي تدخل خارجي . وتؤيد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية على الدوام اقتراحات لاو وفييت نام وكمبوتشيا الرامية الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وحسن جوار ، وتعارض معارضة حاسمة أي محاولة لاستغلال الأمم المتحدة كغطاء للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وتؤيد منح البلد المذكور مقعده في هذه المنظمة الدولية بطريق مسدود عاجلة .

ونحن نعتقد أنه في ضوء الحالة المتوترة الراهنة في الشرق الأقصى ، تكنسب الاقتراحات التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن الانسحاب الفوري

للقوات الأمريكية والأسلحة النووية في جنوب كوريا ، والقضاء على التوتر في شبه جزيرة كوريا ودولها ، أهمية كبرى . وتواصل حكومتي تأييد كفاح شعب كوريا من أجل إعادة توحيد بلده بطريقة سلمية ديمقراطية ودون تدخل خارجي .

أما مصالح الشعب الأفغاني ومصالح السلم في آسيا فتتطلب اجراء حاسما لاحتياط الجهود المبذولة لتصعيد " الحرب غير المعلنة " ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتمهد الاقتراحات البناءة لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الطريق لاجاد تسوية سياسية للحالة السائدة حول أفغانستان والتي نشأت بسبب الأعمال العدائية لقوى الامبريالية وحلفائها . ونعرب مرة أخرى عن أملنا في أن يؤدي الحوار الجارى بين ممثلي أفغانستان وباكستان الى نتائج ايجابية من خلال المساعي الحميدة لممثل الأمين العام للأمم المتحدة .

وتدين جمهورية منغوليا الشعبية ادارة حاسمة الأعمال التوسعية لاسرائيل والتدخل المتزايد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وما زالت تعتقد أنه ينبغي اجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في انشاء دولة مستقلة خاصة به وانسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وتحبذ حكومتي عقد مؤتمر دولي باشتراك كل الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . وتؤكد حكومتي على أهمية المقترحات التي تقدمت بها الحكومة السوفياتية بتاريخ ٢٩ تموز/ يولييه من هذا العام للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

وننادى بالوقف المبكر للحرب الدائرة بين ايران والعراق الشقيقتين . فذلك الصراع الذي جنح الى تصعيد خطير جديد ، صراع يحقق مصالح قوى الامبريالية التي لا يعنىها الا تحقيق مصالحها الذاتية والانانية في تلك المنطقة وفي الخليج الفارسي . كما تحبذ جمهورية منغوليا الشعبية اجاد تسوية سلمية وعادلة لمشكلة قبرص ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وتتطلب تلك التسوية في المقام الاول انسحاب كل

القوات الأجنبية من قبرص وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضي ذلك البلد . كما نعرب عن تأييدنا للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد .
وتؤيد حكومتي باستمرار جهود الدول الساحلية لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، كما تحبذ التنفيذ العاجل لإعلان الأمم المتحدة الصادر في ١٩٧١ حول هذا الموضوع . ونرى أنه من المهم للجمعية العامة في دورتها الحالية أن تعرب بوضوح عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي في هذا الصدد في النصف الأول من عام ١٩٨٥ . وكما يرحب وفد منغوليا بمبادرة رؤساء حكومات دول جنوب المحيط الهادي الخاصة بإنشاء منطقة غير نووية في تلك المنطقة .

وتشاطر حكومة جمهورية منغوليا الشعبية رأي الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي والقائل بأنه لا بد من تعديل منطقي في هذا العصر النووي ، للمفاوضات البنائة والتعايش السلمي بين الدول .

وهذا الموقف بالتحديد هو ما دفع جمهورية منغوليا الديمقراطية في أيار/مايو ١٩٨١ الى التقدم باقتراح إبرام اتفاقية حول امتناع كل الأطراف عن العدوان واستخدام القوة في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادي . وهدف هذه الاتفاقية ترسيخ مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول في تلك المنطقة مما يرسى أساس حوار بنائة ومفاوضات سلمية وهي مبادئ التعاون الودي لتبني عليه هذه العلاقات .

وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد على أهمية تنفيذ الاقتراح السوفياتي الخاص بتدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى وإيجاد علاقات حسن جوار بين دول المنطقة وتؤيد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي لتطبيع العلاقات مع الصين واليابان .

ان تعزيز السلم والأمن الدوليين يتصل اتصالا لا ينفصم بالقضاء الكامل على مخلفات الاستعمار والقضاء على المنصرية والفصل العنصري .

ويدين وفدى بشدة - كما فعل دائم من قبل - سياسة الفصل العنصرى
 اللانسانية . ويؤيد شعب منغوليا نضال التحرر الوطنى والاجتماعى الذى يخوضه شعب
 جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى ضد النظام العنصرى .
 وتواصل جمهورية منغوليا الشعبية تأييدها لشعب ناميبيا الذى يحارب بقيادة
 المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل حرته واستقلاله . وتدوين المناورات
 التى تقوم بها القوى الامبريالية والعنصرية بهدف ادامة النظام الاستعمارى فى ناميبيا ،
 كما تضم صوتها الى المجتمع العالمى فى المطالبة بمنح الاستقلال لناميبيا فوراً وذلك على
 أساس قرارات الأمم المتحدة المعروفة .
 ونؤيد أيضا منح الاستقلال لـ "يسى" بالأقاليم الصغيرة " ، وخاصة ميكرونيزيا ،
 ونعارض استخدام هذه الأقاليم كنقطة انطلاق للاستعدادات العسكرية .
 ان السياسة الاستعمارية للبلدان الرأسالية الرئيسية تنفذ الآن ، الى حد
 كبير ، فى مجال العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية ، وكثيرا ما تستخدم الآن عبارتا
 " الاستعمار الاقتصادى " و " الاستعمار الطالى " وهناك سبب لذلك .
 وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية باستمرار النضال العادل للبلدان النامية من
 أجل اضافة الطابع الديمقراطى على العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة
 والانصاف . ويشاطر وفدى الرأى القائل بأن الهادئ الواردة فى ميثاق حقوق الدول
 وواجباتها فى المجال الاقتصادى وفى اعلان وبرنامج العمل الخاص بانشاء نظام اقتصادى
 دولى جديد اكتسبت أهمية متزايدة اليوم . ونحن نواصل تأييدنا لهادرات البلدان
 النامية الرامية الى بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية .
 وسيحتفل المجتمع العالمى فى العام القادم بالذكرى الأربعين للانتصار المجيد
 على قوى الفاشية والعسكرية . وقد لعب الاتحاد السوفياتى دورا حاسما فى هذا النصر
 وتحمل الوطأة الكبرى للحرب العالمية الثانية . وكان قيام الأمم المتحدة نتيجة هامة
 على النطاق العالمى من نتائج ذلك الانتصار . ولقد أصبحت هذه المنظمة رمزا

لتطلعات شعوب العالم وتصميمها على عدم السطاح بنشوب أى حرب جديدة بالمرة . ونحن نفترض ان المجتمع العالمي سيستغل الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء هذه المنظمة الذى سيقام في عام ١٩٨٥ ليكون مناسبة لتعزيز جهوده لتحقيق مهمته الرئيسية ، الا وهي ازالة التهديد بنشوب حرب عالمية جديدة .

وفي مسائل الحرب والسلم ، لا يمكن ولا ينبغي لأى شخص عاقل أن يقف موقف المتفرج غير المتحيز . لقد أصبح صوت السلم العالمي في الواقع الشيء الذى يشغل اهتمام البشرية بأسرها . ولبلوغ هذه الغاية ، قدر على شعوب العالم ان تقوم بدور فعال لتحقيق هذه المهمة النبيلة للغاية . وأود ان أشير في هذا الصدد الى ملاحظة وثيقة الصلة أبدأها الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كوييار مقادها " انه بدون تفهم وتأييد شعوب العالم ، لن تنجح الحكومات في تحقيق الأهداف النبيلة للسلم والعدالة والرخاء للجميع " .

ان للشعوب حقا مقدسا في السلم ، أى الحق في حماية السلم الدولي . وفي رأينا ان ضمان الاعتراف العالمي بهذا الحق المقدس بصياغته واعلانه في وثيقة خاصة تصدر عن هذه المنظمة ، من شأنه أن يخدم مصالح القضية المشتركة لدعم السلم . واسترشادا بهذه الاعتبارات ، اقترحت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الحالية بندا عنوانه : " حق الشعوب في السلم " ، وقدمت مشروع قرار حول هذا الموضوع (A/39/141) .

ونقترح ان تؤكد كل الدول الأعضاء في منظماتنا تأكيدا مجددا ورسما ان حق الشعوب في السلم حق غير قابل للتصرف وحق مشروع . وينبغي ان يعلن ان كفالة هذا الحق والتعاون في تنفيذه التزام أساسي لكل الدول . وكما نرى انه من الأمور الهامة ان تطالب الجمعية العامة كل الدول بأن تقدم ضطنا قانونيا وماديا بشأن هذا الحق . ويشمل ذلك ، على سبيل المثال ، اعطاء الدول التي لم تقم بذلك حتى الان اجراءات تشريعية لصون السلم وحماية حق المواطنين في الدفاع عن السلم ومقاومة خطر نشوب الحرب .

وكضمان مادي ، ينبغي اتخاذ خطوات عملية لتيسير تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ، وتعزيز الثقة فيما بين الدول . وضمان حق الشعوب في السلم يماثل الدفاع عن حق الدول في الأمن . ويتطلب ذلك اشتراكا فعالا من جانب كل الدول في الجهود الرامية الى اتخاذ تدابير عملية لوقف سباق التسلح وتحقيق أهداف نزع السلاح . ولا بد من مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية باتباع سياسات توجه نحو القضاء على التهديد القائم بوقوع كارثة نووية ، وبأن تسترشد في علاقاتها المتبادلة بمعايير تفضي الى بلوغ ذلك الهدف .

ونرى من الضروري ان تناشد الجمعية العامة كل الدول والمنظمات الدولية كسي تيسر بكل الطرق الممكنة ممارسة ذلك الحق الأساسي للشعوب من خلال اعتماد تدابير مناسبة أخرى على الصعيدين الوطني والدولي .

ومن شأن اعتماد الجمعية العامة لاعلان يستند الى المشروع المقترح أن يمثل في رأينا اجراء سياسيا هاما من جانب الأمم المتحدة يستهدف تعبئة وتكثيف جهود المجتمع العالمي من أجل ازالة التهديد بنشوب حرب نووية . واعتماد مثل هذه الوثيقة سيشكل أيضا خطوة هامة في الجمع بين جهود الأمم المتحدة لصون السلم الدولي ونضال المجتمع العالمي ضد خطر نشوب حرب نووية ومن أجل صالح الأمن العالمي .

وأود في الختام أن أقول كلمات قليلة عن بلدي . فلهذا العام أهمية خاصة بالنسبة لشعبنا . إذ سيحتفل في تشرين الثاني / نوفمبر القادم رسمياً باعلان منغوليا جمهورية شعبية .

وقد كان هذا الاعلان بداية مرحلة تاريخية حملت في طياتها تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى في بلادنا . وخلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ ذلك الوقت ، تحولت منغوليا الى دولة اشتراكية نامية ديناميكية ذات اقتصاد مزدهر يتحسن تحسناً مطرداً فيما يتعلق برفاهية شعبها . ويقوم بلدنا الآن بنجاح ، بتنفيذ المهام العظيمة لاستكمال بناء مجتمع اشتراكي ومواجهة المستقبل بتفاؤل .

وقد أصبحت جمهورية منغوليا الشعبية جزءاً لا يتجزأ من مجتمع الدول الاشتراكية . وتنتهج باستمرار سياسة تقوم على السلم والصداقة بين الدول . وتكوس حكومتي جهداً كبيراً لتعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق الأهداف الرئيسية لميثاق المنظمة . وسيسترشد وفدي بهذا الطموح في هذه الدورة للجمعية العامة كذلك .

السيد باز بارنيكا (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اننا طي وشك أن نحتفل احتفالاً عظيماً . ففي عام ١٩٨٥ ، ستحتفل منظمة أنشئت لتحقيق المثل العليا للبشرية ، بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها : منظمة وجدت لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتعزيز روابط الصداقة والتعاون فيما بين الدول ، وتعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية لبني الانسان ، ولتكون الاطار الذي تعمل فيه كل الدول مجتمعة لتحقيق أهدافها المشتركة .

وما زال علينا أن نفعل الكثير ، اذا كنا نريد أن نبلغ الكمال في اقامة مجتمع دولي قانوني يحكمه نظام يكفل بفعالية تحقيق أهداف الأمم المتحدة : اقامة " نظام لتعزيز السلم " كما توخى أحد الاساتذة من فيينا ، وشكل " مسألة من أكثر المسائل الحاحاً في عصرنا ، بتوقف مصير الحضارة على نتائجها " .

اننا مضطرون ، في عصر يتسم بالافتقار الى الطمأنينة أن نفكر في العوامل التي تمنعنا من الارتفاع فوق مستوى نظام قانوني لا يزال بدايها ، على الرغم من أشكال التقدم

التي أحرزت في ال ٣٩ سنة الماضية . ان الحالات بالغة الخطر التي تواجه البشرية بأسرها تجعل من المحتم ألا نتكلم فقط عن نزع السلاح بل نزع السلاح فعلا ؛ وألا نتكلم فقط عن الديمقراطية ، بل نضفي طابع الديمقراطية فعلا ؛ وألا نتكلم عن التعاون فقط ، بل نتعاون فعلا ؛ وألا نتكلم باللسان عن احترام كرامة الانسان ، بل نحترم كرامته حقيقة .

لقد تحول عالمنا تحولا جذريا منذ ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٥ ، عندما اشتركت خمسون دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو . وظهر قبول بروني دار السلام ، التي يسعدنا أن نرحب بها ، الدعوة من أجل عالمية هذه المنظمة بأعضائها البالغ عددهم ١٥٩ عضوا . فقد تضاعف عدد سكان العالم منذ عام ١٩٤٥ ، أي في ٣٩ سنة . لقد تغيرت منطلقتنا وعالمنا تغيرا جذريا . وطى حين أن حدود مجتمعنا الدولية آخذة في الاتساع بسرعة مذهلة ، فان وسائل اعاشة شعوب عالمنا آخذة في التضاؤل طى نحو يدعو للقلق ، وهذه الحقيقة تطلق ضمائرنا وتدعونا الى التفكير مليا في عالم الغد . لقد اتسمت الثمانينات بأسوأ أزمة عالمية استمرت لثلاثة عقود ، وماحبتها معاناة اجتماعية لا يمكن تقديرها .

ولقد تأثر عالمنا الثالث ، طى وجه الخصوص ، تأثرا حادا بالعجزات المالية وخدمة الديون الخارجية ، ومعدلات البطالة التي تدعو للقلق ، والسعر المرتفع للطاقة والهضائع المصنعة ، وهبوط صادراتنا وتناقص أسعار المواد الخام ، وتضاؤل مستودعات الادخار والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وبالكوارث الطبيعية والانفجار السكاني والجوع والحروب .

وكأن كل هذا لا يكفي لاثارة الفزع في حد ذاته ، تناقصت أو تدهورت ، في نفس الوقت ، مخزوناتنا من الموارد الطبيعية التي نعتمد عليها ، منذرة ايانا بأن التوسيع الاقتصادي بأي ثمن يضر بمستقبل البشرية لأنه يقوض النظم الحيوية التي بيد وأنها تغذي اقتصادنا .

وبالاضافة الى كل هذه الأشكال من نكد الطالع ، تفيد تقارير المصارف المتخصصة أن الانفاق العسكري العالمي ازداد خلال فترة الانكماش الاقتصادي العالمي ، من سنة

١٩٧٠ الى ١٩٨٣ ، من ٥٥٤ مليار دولار امريكي الى ٦٦٣ مليار دولار امريكي . وهي زيادة مقدارها ٢٠ في المائة في فترة خمس سنوات فقط ، بحيث بلغ متوسط الانفاق العسكري العامل الى ١٤٥ دولار للفرد . ومعطينا نص المصد ر معلومات غير مشجعة تفيد أن العالم الثالث خصص لشراء الأسلحة في عام ١٩٨٠ جزءاً من الموارد أكبر من الجزء الذي خصصه لشراء الحبوب ، على الرغم من الحقيقة المائلة في أن تلك البلدان بلدان زراعية في هيكلها ، وتفتقر الى وسائل الاعانة الأساسية .

ان عالمنا وعالم الغد يواجهان حقيقة مفزعة ، لا يستطيع أي عضو من أعضاء هذه المنظمة أن يبروغ من مسؤولياتها كما أن المنظمة نفسها لا تستطيع أن تفعل ذلك . وينبغي للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للامم المتحدة أن يستخدم كنقطة انطلاق لعملية مساهمة ضمير عالمية . يجب أن نقيم الانجازات وحالات الاخفاق ، ونحدد المهاوى ، ونجد طرقاً للتغلب عليها ، ونعيد النظر في خططنا وسياساتنا ، ونعيد تحديدها بغية تحقيق الأهداف الأعلى للسلم الداخلي والدولي ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأمن والتعاون العالميين ، مع الاحترام المتبادل والمتكافل بين الأمم .

وفي هذا التقييم الضروري اتصرفنا كدول يجب ألا نغفل عن التفسير الانفرادي والتجزئي الذي نعطيه في كثير من الأحيان لمبادئ الميثاق . فالالتزامات الدولية الناشئة عن الميثاق لا يمكن تشويهها في التطبيق استنادا الى سياسة بغضه تقوم على تكتلات تشوه المقاصد المشتركة للأمم المتحدة .

ان مطامح الهيمنة يجب ألا يسمح لها بأن تقوض المبادئ التي تحكم سير هذه المنظمة العالمية . ويجب ألا تغطي مصالح الشمال على مصالح الجنوب . ورفاهية البعض لا ينبغي ، ولا يمكن أن تقوم على فقر الآخرين . ومبادئ سيادة القانون بين الدول ينبغي عدم الفصل بينها أو عن التزامات كل دولة ازا شعبيها .

اننا في حاجة الى العودة الى المصادر والى الرؤية الأساسية الشاملة للعالم التي أوحى بمحاولة بناء عالم مختلف .

واننا نحتاج أيضا الى ارادة لكي نستمر في تعزيز فعالية وحيدة الأمم المتحدة والثقة الموضوعه فيها بوصفها المنظمة الدولية الرئيسية ، وأفضل أداة لحماية مصالح مجتمع الدول ، اذ تضع معايير القانون الدولي فوق المصالح الخاصة لأى من أعضائها وتتطلب احترام تلك المعايير الدولية من جانب الجميع دون أى تمييز على أساس النظم السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية .

وسأتكلم الآن عن أمريكا الوسطى ، عن مأساة تشير قلقا بالغاً وتحدث في اطار من المواجهة المستمرة في ذلك الحزام الاستراتيجي من الأرض ، الواقع بين المحيطين والذي يربط بين الشمال والجنوب في نصف الكرة الغربي .

ان منطقة أمريكا الوسطى تعاني من نتائج هجر طويل ومؤام لمبادئ العدل والحرية والتضامن التي ينبغي دائما أن تلهم زعمائها والتي تمثل الأمل الدائم لشعوبها . وتعاني أمريكا الوسطى من آثار علاقات هي علاقات غير متكافئة وفي غير صالحها مع الدول الأكثر تقدما التي تمارس هيمنتها أو نفوذها على المنطقة . وهي تعاني من نتائج سيادة المصالح الاقتصادية على المصالح الانسانية الأساسية ، التي اهلنت نتيجة أنانية القطاعات المسيطرة المحمية والأجنبية ، لأن الجشع عديم الكرامة ولا يعرف الحدود .

وتعاني أمريكا الوسطى اليوم من عدوان خارجي غاشم ، تدعّمه مباشرة الرغبة في التوصل الى مواقع السيطرة السياسية والمغانم الاستراتيجية الخاصة ، وذلك بالاستفادة من ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعرّض لها المنطقة .

وفي هذه الأوقات الحرجة للغاية ، يدفع شعب أمريكا الوسطى ثمنا باهظا من دماؤه ودموعه في كفاحه الباسل ضد الدكتاتورية والشمولية ، وعدم المساواة والنهب والتبعية والانحياز . وتشارك شعوب أمريكا الوسطى في الشعور بأن تلك الظروف بالغة الصعوبة لا بد أن يحل محلها مستقبل مشجع ، في أمريكا الوسطى المتحررة من التدخل الأجنبي أبا كان مصدره . ويجب ألا تكون المنطقة محلا للاستغلال والتدخل أو العبودية . وينبغي ألا تقع ضحية للنزاعات التوسعية من جانب الدول الواقعة خارج القارة والتي تسعى الى الانكار النهائي الدائم لمستقبلها الديمقراطي التعددي الذي يمثل في مجتمع متسامح ومفتوح ، وهو ما تتطلع اليه شعوبها بأمل وعزم .

وهناك طريق مفتوح أمام تحقيق المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والتعاون المتبادل الذي يؤدي الى الكرامة ويتصف بالمشاركة والديمقراطية الحقيقية ، حيث لا يسمح باقبيد أو العنف . وهو طريق يمكن أن يقضي نهائيا على شبّح السيطرة الشمولية ، ويحقق المصالحة بين الشعوب وزعمائها من أجل تحقيق الحرية والعدل والسام والتقدم .

وهذا الشعور السائد على نطاق واسع ، يتجلى لدى غالبية بلدان المنطقة ، التي على الرغم من تأثرها بأزمة اقتصادية عميقة واختلالات اجتماعية ، اختارت ، بحكمة طريق الإصلاح التاريخي ، أي الديمقراطية التمثيلية والتعددية التي تقوم على المشاركة الشعبية .

وبالطبع فان هذا ليس الا بداية رحلة كان ينبغي أن تبدأ منذ عهد بعيد . وهو وتجسد لارادة سياسية تكافح حتى تترجم الى فرص اقتصادية واجتماعية جديدة ؛ واكن مما اه دلالاته أن شعوب أمريكا الوسطى عندما اتاحت لها حرية الاختيار ، قد اختارت الحرية .

وتسالم هذه المنظمة بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو جزء أساسي من النظام العام الذي هو أساس السلم . ويجب على جميع شعوب أمريكا الوسطى أن تصبح قادرة على تقرير حاضرها ومستقبلها بحرية دون قرارات تفرض عليها ، ودون قسر أو ضغوط من جهاز الدولة ، الذي يستمر في انتهاك حقها في أن تقرر بحرية تنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك بممارسة قدرتها السيادية في اختيار قاداتها . وهذا شرط مسبق لتحقيق سلام دائم في قلب نصف الكرة الغربي . وهناك مطلب آخر لعودة السلم ، وهو أن تلتزم دول أمريكا الوسطى التزاماً حازماً بتخفيض ترساناتها الحربية الى الحدود التي تتوافق بدقة مع متطلبات حفظ النظام العام والدفاع الوطني . ان اقامة قوات هجومية في أمريكا الوسطى ، وادخال أسلحة ثقيلة جديدة ، وازفاء الطابع العسكري المنفر على المجتمع ، واقتران ما سبق بالتزامات عسكرية سرية تهديدية ، واقامة جيوش ضخمة ، كل ذلك مما يزعزع السلم والأمن الدوليين في أمريكا الوسطى . كما انه يحول دون خلق مناخ من الانفراج والثقة ، ويجبر في الوقت نفسه الدول المجاورة على أن تجد صيغا تعويضية للدفاع ، ومن ثم يدفعها الى تحويل موارد بشرية واقتصادية ضخمة للحفاظ على توازن الأمن ، مما يقتضي تضحيات اجتماعية كبيرة وتكاليف سياسية ضخمة كان يمكن تجنبها تجنباً يعود بالخير على من لا يمتلكون الا القليل أو العدم ومن هم في حاجة الى الكثير . وتؤكد حكومة هندوراس انه من الضروري وضع حد لسباق التسلح في أمريكا الوسطى ، وتحديد عدد الأسلحة والقوات العسكرية ، والبدء فوراً في نزع السلاح العام في ظل مراقبة دولية فعالة وصارمة .

وتناشد حكومتي ضمائر بلدان أمريكا الوسطى وتدعوها أن تعلن أمام المجتمع الدولي التزامها رسميا بأهداف نزع السلاح كشرط لا غنى عنه لتحقيق السلم . ونحث جميع الاعضاء ، في ذات الوقت ، على مناقشة اتخاذ تدابير مناسبة يمكن لهذه المنظمة أن تعتمدها كيما تركز جهودها في مجال نزع السلاح لوضع نظام لتحديد الأسلحة تستطيع أن تطبقه بلدان العالم الثالث ، وهي البلدان التي تلتزم التزاما أدبيا هاما أمام شعوبها بكمسح جماح سباق التسلح ، والتزاما دوليا أمام شعوب العالم بتخفيض ترساناتها وأعداد قواتها لتعزيز اقرار السلم والأمن بين الدول وصيانتها .

وما برحنا نشارك بنشاط ، منذ نيسان /ابريل ١٩٨٣ ، في المفاوضات التي جرت برعاية مجموعة كونتادورا . واستهدف اسهامنا في المقام الأول التشجيع على اقامة وتطوير نظم ديمقراطية وتعددية قائمة على المشاركة في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، واقامة نظام للأمن الاقليمي يركز على الحد من الأسلحة والقوات العسكرية وتخفيضها ، والقضاء على الوجود العسكري الأجنبي وتحقيق الرعاية المتبادلة لهدأ عدم التدخل . وقد دعونا أيضا الى التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باحساس عميق بالاستئمان . وفي ٧ أيلول /سبتمبر ، قدم وزراء خارجية البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا نسخة منقحة من اعلان كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وينص مشروع النص الشامل هذا على اقامة مجموعة من الالتزامات القانونية التي ينبغي أن نضطلع بها نحن بلدان أمريكا الوسطى في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد ، كما يوفر آليات للتحقق الدولي والرقابة على تنفيذ تلك الالتزامات .

وقد قبلت حكومة جمهورية هند وراس الالتزامات المضمونة في الاعلان ، وكما بينت فعلا ، فهي تؤكد من جديد استعدادها للاضطلاع بجميع مسؤولياتها المستمدة من العطية التفاوضية ، تلك العطية التي ينبغي أن تستمر حتى نتوصل الى التوقيع على تلك الوثيقة الهامة لمستقبل أمريكا الوسطى .

ولن نتصل هند وراس من أي من الالتزامات القانونية التي ستدخل فيها ، ممثلة امثالاً دقيقاً لهدأ تبادل الالتزامات وتطبيقها بايمان صادق من جانب بلدان امريكا الوسطى .

وهندوراس تقبل أن يكون سلوكها السياسي محكوما بمبادئ الديمقراطية التعددية
والتثيلية القائمة على المشاركة ، كما حددها اعلان كونتادورا للمسلم والتعاون في امريكا
الوسطى .

وهندوراس على استعداد لقبول الرقابة والتحقق الدوليين الموضوعيين على
عملياتها الانتخابية وعلى الالتزامات السياسية الأخرى التي تضطلع بها .
وهي على استعداد لتعزيز واحترام حقوق الانسان لانها تعتقد اعتقادا راسخا
بأن ضمان الدولة لكرامة الفرد يعد واجبا أخلاقيا وعظيما .

وهندوراس على استعداد للبدء فوراً في مفاوضات من أجل تحديد وتخفيض
ترساناتها وقواتها المسلحة ومنشأتها العسكرية والرقابة عليها خلال فترة ٩٠ يوماً كما اقترح
الاعلان أو في فترة أقل من ذلك ، وهي مستعدة كذلك للموافقة على جداول زمنية للتخفيض
تكون قابلة للتطبيق العملي .

وهي مستعدة لقبول نظام محدد للتحقق والمراقبة الموضوعيين لجميع الالتزامات
الأمنية التي تأخذها على عاتقها .

وهندوراس مستعدة ، فضلا عن ذلك ، لأن تطلب من أي دولة تقوم بالتزامات
مماثلة أن تفي بها بكل أمانة ؛ لأن أهالي هندوراس لا يسعون الى هدنة لا تؤدي
بالخداع الذي نعرفه ، الا الى اتاحة فرصة لاضفاء قناع الشرعية على نظام قوامه القمع .
ولن نقبل استخدام مبادرة كونتادورا قناعا يخفي التسابق المبهوس على التسلح أو الاعداد
لحملات السيطرة أو الارهاب والتخريب ، أو التدخل أو الاتجار بالسلاح . ولا ترغب
هندوراس في هدنة تفي باحتياجات اللحظة الراهنة وحدها ، انما هي تسعى الى حل
يفي باحتياجات سلام مستقر ودائم يقوم على العدالة وتمده الحرية بأسباب البقاء .

ولهذا ، فاننا نصر على ثلاث نقاط رئيسية : كالة الأمن في تنفيذ أي اتفاق ؛

الرقابة والتحقق الفعالان فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ؛ تحديد مصير القوات غير
النظامية بعد أن تلقي بسلاحها ويتيسر التوصل الى حل للنزاع الداخلي الذي هي طرف
فيه . وعلى اولئك الذين أكدوا قبولهم لاجلان كونتادورا أن يثبتوا صدق ايمانهم بالمفاوضات

لكي تحتل مكانتها بين دول أمريكا الوسطى الخمس ، وبهذا يصبح الاعلان اتفاقا طزما ، يمكن تنفيذه تنفيذا كاملا ، كما يمكن التحقق من ذلك التنفيذ .

وقد صرح البعض فعلا ، وهم يعلنون بأغلب الايمان ولا هم لاعلان كونتادورا ، بأنهم غير مستعدين لأى تخفيض في التسليح ، بل وعمدوا الى مواصلة تسليح أنفسهم . وهناك مؤشرات على أن التزامهم المزيّف بالديمقراطية ليس سوى دعاية بهلوانية جديدة تشير التقزز . ولا يمكن أن تكون تلك المواقف الا انستهاكا سابقا لما يدعون ، نفاقا ، قوله لا لشيء الا لكي يتجاهلوه فيما بعد ، عن سوء نية .

ورغم كل ذلك ، فان حكومتي تشاطر مشاطرة تامة وزراء خارجية مجموعة كونتادورا رأيهم في أن الأمر يتوقف الان على الارادة السياسية لحكومات بلدان أمريكا الوسطى لاعطاء معنى قانوني للالتزامات التي رسمت خطوطها العريضة خلال تلك العطية ، من ثم اعتماد صيغ ملائمة للمصالحة تتسم بالواقعية والانصاف . ولن تدخر بلادى وحكومتى وسعا في هذا الصدد للوصول الى اتفاق بخصوص الأهداف الـ ٢١ التي بذلت مجموعة كونتادورا غاية جهدها لتحديدها في سعيها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في أمريكا الوسطى ، ذلك الجهد الذى نقدره اسمي تقدير والذى يجبرنا على أن نكرر شكرنا العميق لحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك .

ولقد قدمنا اليوم دعوة ودية باسم هندوراس ، الى وزراء خارجية نيكاراغوا وكوستاريكا وغواتيمالا والسلفادور للاجتماع معنا في ١٩ تشرين الأول / اكتوبر في تيفوسيفالبا لدراسة الحالة في أمريكا الوسطى ولدفع التقدم نحو توقيع وثيقة كونتادورا دفعة حقيقية الى الامام .

وكنفمة ناعمة، وجهت منذ أيام قليلة فقط من فوق هذا المنبر اتهامات تتسم بالجرأة، في محاولة لاشراك بلادى في الغزو المزعوم على نيكاراغوا . ولمدة ثلاث سنوات حتى الآن ، ما زلنا نستمع الى صيحة التحذير هذه التي يظهر زيفها وتلفيقها بجلالة .

وفي ١٩ اذار/مارس ١٩٨٢ ، أكد القائد دانييل أورتيغا سافديرا ، منسق حكومة التعمير الوطني لنيكاراغوا ، في رسالته الموجهة الى مجلس الأمن أن هناك غزوا وشيك الوقوع لبلاد . وقد ذكرت صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر في ٢٠ اذار/مارس ١٩٨٢ أن حكومة الساندينستا ما زالت مستمرة في اعداد شعبها لمواجهة ذلك الغزو المحتمل ، وذكرت أن هناك برنامجا قد بدأ في ذلك اليوم لبناء مخاض للوقاية من الغارات الجوية ، وأن القوات البالغ عددها . . . ٧٠ جندي التي كانت تشكل في ذلك الوقت القوات المسلحة لتلك الدولة قد وضعت في حالة طوارئ . وبعد ذلك ، وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، ذكر القائد مرة أخرى أن نيكاراغوا قد طلبت اجتماع مجلس الأمن للأمم المتحدة ، نظرا لوشوك وقوع تدخل في أمريكا الوسطى ، لأن الأحداث ترسم صورة توضح أن ذلك التدخل وشيك الوقوع .

وفي ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، أشارت صحيفة " فاينانشيال تايمز " الى المذكرة التي عممتها وزارة خارجية نيكاراغوا في الثامن من ذلك الشهر في ماناغوا والتي تقول فيها : " ان هذه الأعمال تدل على أن هناك غزوا وشيك الوقوع على نيكاراغوا " .

وفي ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، أعلنت وزارة خارجية ذلك البلد في بيان رسمي أن " الاستعدادات تتم على قدم وساق للقيام بمزيد من الأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا " .

وفي رسالة أخرى موجهة الى مجلس الأمن في ٥ ايار/مايو ١٩٨٣ ، أعلن الممثل الدائم لنيكاراغوا عن " بد " مرحلة جديدة في غزو نيكاراغوا " . وبعد ذلك بأربعة أيام ، قال وزير خارجية حكومة نيكاراغوا ان بوسعه أن يؤكد وجود غزو ينشر الفزع في بلاده .

وفي ١٩ ايار/مايو من ذلك العام ، قال وزير خارجية نيكاراغوا أمام مجلس الأمن ان بلدى يتعرض لهجوم مسلح غير أخلاقي وليس هناك ما يبرره .

وبصورة تتعارض مع ما كانت تدعي حكومة نيكاراغوا انه أمر وقع فعلا ، ذكر وزير خارجيتها أثناء مناقشة قضية أمريكا الوسطى في الجمعية العامة ، ان هناك ، وفي تلك اللحظة بالذات ، ترتيبات يجري اعدادها لغزو نيكاراغوا . وقد رددت تأكيدات مماثلة في المناقشة العامة في الدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وذكرت صحيفة " فاينانشيال تايمز " في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي ان " الغزوة من وقوع الغزو يجتاح شعب نيكاراغوا " وأن " قادة الساندنيستا يعدون الشعب لما يرونه هجوما وشيكا من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في أمريكا الوسطى " .

ومرة أخرى ، في ٣ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، ذكر ممثل نيكاراغوا في مجلس الأمن ان الولايات المتحدة بصدور اشارة حرب بين هندوراس ونيكاراغوا لتبرير التدخل .

ومرة أخرى في ٣٠ آذار / مارس من العام الحالي ، أكد سفير نيكاراغوا وممثلها الدائم في مجلس الأمن ان " هناك غزوا آخر يتوقع شنه من اقليم هندوراس في الأيام القادمة " .

وبعد ذلك بشهور ، وفي ٧ أيلول / سبتمبر من العام الحالي ، ذكر الممثل الدائم لنيكاراغوا مرة أخرى ان " الأسس السياسية ترسي للغزو " .

وبسبب كل هذه الادعاءات التي لا تقوم على أي أساس ، لن يدهشني أن أرى مرة أخرى أن هناك محاولة تبذل لاستغلال سذاجة دول من الدول المثقلة هنا وذلك باصدار بيان سهووس عن غزو نيكاراغوا الذي أعلن عنه كثيرا ، لكنه لم يقع ابدا .

ودراسة التواريخ التي أطلقت فيها هذه الادعاءات ، تجذب الانتباه بوضوح إلى الصلة بينها وبين بعض الاجتماعات التي عقدت في اطار عملية اقامة السلم التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا ، وليس من غرائب الصدفة ان هذا الغزو الذي يزعم الآن انه " وشيك الوقوع " يأتي الاعلان عنه في الوقت الذي يتعين علينا فيه ، نحن دول أمريكا الوسطى ، أن نتخذ قرارا بشأن النسخة المنقحة لوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

ومع ذلك ، فلا بد أن نعترف بأن هناك اختلافا أساسيا بين التأكيدات الأولى والتأكيدات التي صدرت أخيرا ، حيث تضمنت التأكيدات الأخيرة - علاوة على التاريخ الذي حدد ، وهو ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ، تحديد عدد الغزاة ، وعدد الطائرات والطائرات

العمودية وأنواع الأسلحة التي ستستخدم والطرق التي سوف يسلكها الغزاة . ولكن الشيء الوحيد الذي أغفله تلك التأكيدات ، كان التحديد الدقيق للساعة التي تبدأ فيها تلك العمليات ، والأماكن التي سوف تحدث فيها هذه المراحل الجديدة لهذه المعارك الوهمية الاستيطانية ، في تلك الأرض الطيبة الكريمة التي أثرت خيال روبين داريو وكانت المصدر الذي ألهم ساندينو مثله التي أصابها الاحباط الآن .

وقد شهدنا مفارقة واضحة لذلك حين قام رئيس جمهورية السلفادور من فوق هذه المنصة بدعوة المعارضة المسلحة في بلده الى حوار من أجل المصالحة الوطنية في موعد حدده بنفس موعد هذا الغزو الافتراضي لنيكاراغوا ، فكمّ بهذه الدعوة أيما تكريم جهود مجموعة كونتادورا . لقد ضرب بذلك مثلا ينبغي ان يحتذيه اولئك الذين يعلنون القبول غير المشروط لوثيقة كونتادورا ولكنهم يتقدمون للتفاوض بلغة السلاح .

وحيث ان السلم الدولي نعمة تربطنا بشكل وثيق بدول القارات الأخرى ، فقد حرصت هندوراس على تعزيز علاقات أوثق بين أمريكا الوسطى والمناطق الأخرى في العالم الصناعي ، لكي يتسنى من خلال التعاون الدولي تخفيف حدة التوتر في المنطقة .

وفي ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، حضر ممثلو حكومات أمريكا الوسطى اجتماعا عقد في بروكسل ليتسنى لنا معا - في مواجهة مثلي الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى - أن نبيين الاحتياجات والتوقعات المتعلقة ببلدان منطقتنا . وكان ذلك التجمع دليلا ملموسا على أن بلدان أمريكا الوسطى تشاطر العالم الخارجي في مصالحه المشتركة وأن من الممكن للتعاون الأقاليمي أن يدعم الروابط القوية بيننا ويقدم المنافع لكل شعوبنا .

ان هذا الايمان بالعمل المشترك قد حدا برئيس جمهورية هند وراس ، السيد روبرتو سوازو كوردوبا أن يقترح في آذار/ مارس من هذا العام على رئيس جمهورية كوستاريكا ، السيد لويس البرتو مونغي ، اقرار اتفاق للتعاون بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأمريكا الوسطى . وقد ذكر رئيس جمهورية هند وراس لنظيره رئيس جمهورية كوستاريكا ما يلي :

" اعتقد ان امريكا الوسطى لابد من ان تستفيد من زيارتكم لبلجيكا ——— للاعراب ، باسم بلداننا ، عن الأهمية العظيمة التي نعلقها على التفاوض وتوقيع اتفاق تعاون مع الاتحادات الأوروبية .

" ولست في حاجة الى ان أعدد الفوائد التي ستعود على أمريكا الوسطى من وضع مثل هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، ان من شأنه ان يوسع ويعمق من المستوى الكبر فعلا للمعونة ، ويجعل في الامكان مدها الى قطاعات أخرى ، ومن ثم يمتد نطاق فوائدها الى بلدان المنطقة التي لا تحصل الآن سوى على النزر اليسير من المعونة ، أو لا تحصل عليها اطلاقا . ان عملكم في مجال به مصالح مشتركة لمواطني امريكا الوسطى عامل يمكن ان يسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة " .

لقد كانت استجابة الديمقراطية الأوروبية ايجابية ، ان بدأ بالفعل حوار سياسي اقتصادي نرجوه أن يستمر ، وان يؤدي الى فوائد سريعة .

فالواقع ، انه منذ ايام قليلة عقد في سان خوزيه بكوستاريكا اجتماع تاريخي لوزراء خارجية البلدان الأعضاء في الاتحادات الأوروبية واسبانيا والبرتغال وامريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، وفيه أكدت أوروبا الغربية على اهتمامها بالاسهام في التنمية الديمقراطية في أمريكا الوسطى باعتبارها أفضل سبيل لتحقيق الاستقرار في بلدانها . وهذا دليل واضح على التضامن الدولي الذي تشيد به هند وراس ، وهي تشيد كذلك بالدول الأوروبية التي حضرت هذا الاجتماع ، وفي نفس الوقت ، تعرب بلادى عن أملها الوطيد في ان يتوصل الى صيغ دائمة للمنفعة المتبادلة بين المنطقتين اللتين تربطهما روابط تاريخية ، وتتقاسمان طموحات متزايدة .

وفيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية في أمريكا اللاتينية ، تؤيد هندوراس أحكام إعلان كيتو وتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه في قرطاجنة ، وكلاهما يعكس القدرة المطردة لأمريكا اللاتينية على مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية وتحسين نظم التعاون الخاصة بها بغية تعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لبلداننا .

ان جهود أمريكا اللاتينية لا يمكن ان تنفصم عن الجهود التي بذلت أو تبذل من جانب مجموعة ال ٧٧ . وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الجديدة لقيام هذه الهيئة ، ينبغي أن تصر على ضرورة التوصل الى تعاون أوثق بين البلدان النامية وتعزيز المفاوضات العالمية مما يتيح ايجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعوق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد مستندا الى العدالة . ويجب ان نبدأ في التغلب على الآثار الضارة للأزمة الاقتصادية التي تتطلب استجابات سريعة ، وفي المقام الأول من جانب البلدان الصناعية حيث ان ما يهدد بدرجة خطيرة من قدرتنا على التغلب على مشاكلنا هو - الى حد كبير - عوامل دخيلة لا سيطرة لبلداننا عليها .

ان بلدى تولى أهمية خاصة لأنشطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، ذلك المجلس الذى يتمثل دوره الأساسى في الاسهام في تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية التي يعد توفرها ضروريا لقيام العلاقات الودية السلمية بين الأمم . وهندوراس تؤمن بضرورة ترسيخ مبدأ التعاون المتعدد الأطراف الذى أتاح فوائد جمة لبلداننا . وتحقيقاً لهذه الغاية ، علينا ان نعيد النظر في صكوك التعاون الحالية ، بغية تكييفها مع ديناميات المجتمع المعاصر ، وعزلها عن اية محاولة تسييس أو استقطاب يمكن أن تؤثر تأثيراً عكسياً على العمل الايجابى المتعدد الأطراف الذى انجزته الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة .

كما أود أن انوه بالنشاط الانساني الذى تقوم به المنظمة الدولية للطيران المدني . وأود بصفة خاصة ان اؤكد على الاتفاق على تعديل اتفاقية شيكاغو لتضمنها مادة تعترف بشكل قاطع بمبدأ عدم استخدام القوة ضد الطائرات المدنية التي تحلق في الجو . لقد أعربت في العام الماضى عن استنكار حكومة بلادى الشديدي واستيائها البالغ لاسقاط طائرة مدنية كورية ، مما أدى الى مصرع ٢٦٩ ضحية بريئة . وهذا العام ، اهتز

الضمير الوطني في هند وراس من جراء حادث مماثل وقع دون أى اخطار مسبق ، ان اسقطت مجموعة من جيش نيكاراغوا طائرة عمودية هند وراسية غير مسلحة كانت تحمل مجموعة من المهنيين المدنيين . وقد أشادت الحكومة المعنية بهذا التصرف الذى يجب أن يمدان ، عندما أعلنت مسؤوليتها عن هذه الجريمة الشنعاء .

ان المؤتمرين اللذين عقدا مؤخرا وهما المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، والمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، قد ذكرنا بالروابط الوثيقة القائمة بين التنمية والاسكان والتصنيع ، وتحت بلادى على استمرار بذل الجهود في هذه المجالات ذات الأهمية الحيوية لاسيما ، للبلدان النامية ، ونحن نجد مدعاة للتشجيع في ما نلمسه من الاهتمام المتزايد بايجاد حلول لهذه المشاكل المعقدة للغاية .

سينتهي في يوم ٩ كانون الأول / ديسمبر الموعد المحدد لتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وقد وقع على هذه الاتفاقية حتى الآن ١٣٥ بلدا ، وتشكل تلك الاتفاقية مثالا بارزا لتعاون دولي متجدد . ونحن نحث الدول التي لم توقع عليها بعد ، على أن تقوم بذلك وعلى ان تحترم احكامها ككل لا يتجزأ .

ان أمريكا الوسطى تعيش منذ عدة سنوات ظاهرة مؤلمة بسبب العنف والتوتر السائد بين في المنطقة . وقد أدى هذا الى نزوح مئات الآلاف من المواطنين من ديارهم الاعلى . ونظرا لهذه المأساة التي تقسم الأسر في منطقتنا ، قبلت بلادى وحكومتى الالتزام الذى تفرضه عليها المشاعر الانسانية ، وهي المشاعر التي تحلى بها دوما شعب هند وراس ، لتقديم المأوى لأكثر من ٥٠ ألف شخص من اللاجئين والنازحين من شتى الجنسيات . وترعى هند وراس هؤلاء اللاجئين مستعينة في ذلك بالمساعدات القيمة التي تقدمها المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهيئة الاغاثة العالمية ، وهيئة كارتياس ، وهيئة " أطباء بلا حدود " وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ، والكنيسة المنونية ، والصليب الأحمر ، واللجنة المشتركة بين الحكومات والمعنية بالهجرة ، وبمعمونة أخرى - عديدين ممن يسهمون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين ظروف معيشة اللاجئين والأشخاص النازحين . وتقدر بلادى كل هذه الجهود تقديرا عميقا .

ونظرا للتغيير السياسي الذي طارأ في الآونة الأخيرة في السلفادور، حيث توجد حاليا حكومة ديمقراطية انتخبت انتخابا حرا فقد رتبت حكومتي أمر الاعادة الطوعية لـ ١٨ ألفا من السلفادوريين الموجودين حاليا في بلدي ، وستتم هذه العملية تحت اشراف دولي ، وفي ظل احترام المعايير والقواعد المستقرة على المستوى الدولي . بيد أن حدود هند وراس ستظل مفتوحة أمام جميع البشر الذين يشعرون بانعدام الأمن ويلتمسون الحماية خارج بلادهم .

وأود أن أعرب عن جل التقدير للأمم المتحدة لما قدمته من مساعدة ثمينة ، كذلك للوكالات المتخصصة وللحكومات التي ساندتنا في تلبية احتياجات اللاجئين . واني لأناشد جميع أعضاء هذه المنظمة مواصلة تعاونهم الاقتصادي والأدبي مع الوكالات التي تساعد في تخفيف المعاناة عن هؤلاء التعساء وزيادة هذا التعاون .

ولقد تابعنا بقلق تفاقم حالات التوتر التي تهدد السلم في مناطق أخرى من العالم . ونحن نشاطر الشعوب والأمم الأخرى ألمها ومعاناتها من جراء المنازعات . وتؤكد حكومتي ضرورة ايجاد حل عادل عن طريق التفاوض بحسن نية للنزاع في جنوبي المحيط الأطلسي . فان استئناف المفاوضات الشاملة بشأن حق الارجننتين السيادة والتاريخي على جزر مالفيناس يشكل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتدعيم السلم . ونحن نطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة لتعزيز التفاهم على أساس العدل .

ونحن نكرر ادانتنا الشديدة للاحتلال الأجنبي لكمبوتشيا وافغانستان . ويجب تمكين شعبيهما من أن يمارسا بحرية حقهما في تقرير المصير . ونهيب بجميع الأمم الحرة أن تشجب التدخل الأجنبي البربري في تلك المناطق من العالم .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا يرى بلدي ضرورة انهاء المظاهر المتبقية من الحرب الباردة على أن يتم ذلك بأسلوب هادئ ومنصف ، إذ أن لجمهورية كوريا ، شأنها شأن أي دولة أخرى تنطبق عليها الشروط الواردة في المادة ٤ من الميثاق ، الحق في أن تقبل في عضوية هذه المنظمة . وينبغي لكوريا الجنوبية والشمالية أن تحلا خلافتهما بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات المباشرة ، ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع

وضع نهج يهدف الى ارساء الثقة وتحقيق المصالحة بين الطرفين كي يتسنى التغلب على حاجزى الخوف والخلاف .

وترفض هند وراس وجود قوات أجنبية في ناميبيا ، وتعرب عن أسفها للتباطؤ في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة . ويشكل مشروع الأمم المتحدة الخاص باستقلال ناميبيا الأساس للحل السلمي الدائم .

كما اننا نرفض سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا ، ونأسف لحوادث العنف الأخيرة التي أفضت الى مزيد من الخسائر في الأرواح في هذه المنطقة المعذبة من العالم .

ان الصراع الدموى المستمر في لبنان يهز وجداننا . فالأعمال الارهابية المؤسفة والخرقاء التي ارتكبت مؤخرا ضد القوات المكلفة بصيانة السلم وضد البعثات الدبلوماسية في بيروت قد أودت بحياة مئات من الأشخاص ، الأمر الذى يثير مشكلة دولية ينبغى لهذه المنظمة أن توليها عناية خاصة . ويتعين على جميع أعضاء المنظمة استنكار هذه الأعمال .

وفي هذا السياق ، أود أن أذكر الجمعية العامة بحادث اهتز له وجدان العالم المتحضر بأسره ، وأشير بذلك الى الهجوم الذى تعرض له الدبلوماسيون العاملون فى سفارة الولايات المتحدة فى طهران من جانب عناصر مسلحة احتلت السفارة واحتجزت الموظفين فى مناهها كرهائن لعدة أشهر ، واشترطت لاطلاق سراح الرهائن دفع فدية شائنة . وقد شكل هذا العمل تحديا لأبسط مبادئ القانون والعرف الدبلوماسيين . كما تعرضت سفارات هند وراس فى بلدان مختلفة لموجة من العنف الدولى فقد نسفت هذه السفارات مما أسفر عن خسائر مادية واصابة موظفين دبلوماسيين . ان هذه الأعمال يجب أن تلقى اذانة شديدة من جانب مجتمع الأمم .

أما عن الحرب الطائشة بين العراق وايران ، فان أسبابها مهمة ولا يمكن ادراك مداها . انها حرب لايد من أن تنتهي ، حرب بين شريكين فى حركة بلدان عدم الانحياز ينبغى لهما بدلا من أن يقتتلا أن يعززا تعاونهما بما يعود بالنفع على بلدان العالم الثالث . ان هذا الصراع يثير الخراب والدمار فى شتى الميادين ويعرقل الاتصالات عن طريق القنوات الاستراتيجية الهامة ويعرقل الامدادات الدولية .

سیدی رئیس ، انکم ممثل بارز لا فريقيا ، هذه المنطقة الشاسعة من العالم التي ما زالت تعيش عنفوان حركات التحرر المنبثقة عن انشاء هذه المنظمة . انکم ، ممثل زامبيا ، ستضطلعون بمسؤولية توجيه مناقشتنا في أوقات حالكة بالنسبة للجنس البشري ويمكنکم في هذا الاعتماد على كفاءتكم ومهارتكم وعلى مساندة المجتمع الدولي . ونحن اذ نستعرض الحالة الراهنة للعلاقات الدولية نشعر بالقلق . حيث انه لا تكاد توجد منطقة في العالم لم تبتل بويلات الحرب وبافعال حقوق الانسان وبانكار حق الشعوب في تقرير مصيرها وبالجوع والظلم والاضطهاد . وينبغي لنا أن نضال جميعا بمهمة استعادة الثقة المفقودة ، الثقة في البشرية ، والثقة في المستقبل ، الثقة في أن التاريخ قادر على تشكيل دول خالية من البغضاء والمحن .

ونحن نأمل أن هذا الشعور العميق بالايان بقدرتنا على التغلب على المشاكل سيضيء لكم السبيل في عملکم كرئيس للجمعية العامة ، بحيث تسير مناقشاتنا قدما ، تحقيقا للأهداف والمبادئ المحددة منذ أربعة عقود مضت ، وتحقيقا لزيادة التفاهم والأمل .

دعونا اذن نفكر في التقييمات التي قام بها الخبراء عن التطور التاريخي للأمم المتحدة ، وعن أساس وأهمية هذا المحفل للنقاش العالمي .
لقد قيل أن دقيقتي التأمل والصلاة عند ابتداء وانتهاء الدورة كل سنة ، أقصر من أن تكفي للاعتراف بضرورة الاعتماد على العون الالهي في مواجهة هذه المهمة الضخمة بما فيها من تعقيدات وصعوبات . وقد دعينا أيضا لتصور ماذا يدور بخلد الكثيرين في تلك اللحظة البالغة الأهمية عندما تبدأ الجمعية العامة دورتها أو تنهيتها أية آمال تخامر هذه الرؤوس وأية تصميمات ، وأية نوايا مخربة وأية نداءات لها ما يبررها لطلب العون والارشاد ؟ ان نظرة خاطفة تد تكون كافية لاعادة الطمأنينة للاذهان الخائفة . فبالصبر والشجاعة والاخلاص في احترام الحق ، والنزاهة الخالصة في هذا الجهد المشترك ، بهذا وحده يبقى الامل حيا للانسانية . لقد قيل أيضا ان صورة الامم المتحدة تنعكس في هذه اللحظات ولكن الله وحده هو الذي يطلع على ذلك . فلربما نرى تجسد الخطة الحقيقية النهائية للسلام التي ما زالت تبدو حتى الآن ناقصة المعالم ولكنها تتخذ شكلها كرسالة أدت الى ظهور الامم المتحدة الى عالم الوجود . ان المتشككين سيرون الافئدة العديدة التي تردد كلمات بولس الرسول الى أهل كورنثوس :

" لانه قد انفتح لي باب عظيم فعال ويوجد معاندون كثيرون " (رسالة بولس الرسول الاولى الى أهل كورنثوس ١٦ : ٩) .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠